برنامج تمويل التجارة العربية

التقرير السنوي 2016

برنامج تمويل التجارة العربية

التـقـريـر الـسـنـوي 2016

مقر البرنامج

مبنى صندوق النقد العربـــي

الطابق السابع - شارع الكورنيش - أبوظبـــي - دولة الإمارات العربية المتحدة

صندوق بريـــد: (26799) - أبوظبي - الهاتـــف: 6316999 (9712) - الفاكـــس: 6316793/6316299 (9712)

موقع الإنترنت: www.atfp.org.ae

المحتويات

• تقديم	1
• مجلس الإدارة	3
• التعريف بالبرنامج	5
• تطورات التجارة العربية	7
• عمليات التمويل	12
• نشاط البرنامج في مجال الخدمات التجارية الأخرى	16
• تقرير مراقبي الحسابات والبيانات المالية المدققة	38-19
• المساهمون	39
• الوكالات الوطنية	45-40

تقديـــــم

شهد الاقتصاد العالمي في عام 2016 حالة من عدم التيقن، وانخفاض في نمو التجارة العالمية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بما انعكس في تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 2.7 في المائة في العام 2015 إلى 2.3 في المائة في العام 2016. ساهم في ذلك بشكل أساسي، تراجع معدل نمو الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الدول النامية على حد سواء.

استمر ضعف أداء التجارة العالمية في عام 2016 حيث تراجع معدل نمو الصادرات بدول الاقتصادات النامية والأسواق الناشئة بسبب انخفاض الأسعار العالمية للسلع الأولية نتيجة تراجع الطلب العالمي على هذه السلع التي تمثل نسبة كبيرة من صادرات تلك الدول.

شهدت أسواق المال العالمية أيضاً موجات من التقلبات خلال عام 2016، نتجت عن حالة الترقب للتوجهات الخاصة بأسعار الفائدة الأمريكية، وارتفاع سعر صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، مما انعكس في تقييد حركة التدفقات المالية إلى الدول النامية، والاقتصادات الناشئة على وجه الخصوص، فضلاً عن المخاوف بشأن بطء نمو الاقتصاد الصيني، والتداعيات السلبية لنتائج الاستفتاء على خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

فيما يتعلق باقتصادات المنطقة العربية خلال عام 2016، فقد تأثرت ببطء تعافي النشاط الاقتصادي العالمي، وتراجع حجم التجارة الدولية، وانخفاض أسعار السلع الأساسية على رأسها النفط والمعادن، التي تعتبر المحرك الرئيسي للنمو في العديد من دول المنطقة. شكل ذلك ضغوطاً على موازنات الدول العربية المصدرة للبترول، مما أسفر عن لجوئها لتقليص الإنفاق العام، وتقليص حجم استثماراتها الخارجية، والعمل على خلق مصادر جديدة لتعظيم الموارد الحكومية بهدف تمويل جزء من العجز في موازناتها الحكومية والحفاظ على مستويات الإنفاق على الاستثمار في البنية التحتية والتعليم والرعاية الصحية. من جهة أخرى، على الرغم من استفادة الدول العربية المستوردة للنفط من انخفاض أسعاره العالمية إلا أن التطورات المحلية في عدد من هذه الدول أدى إلى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها إضافة إلى انخفاض عائداتها من تحويلات العاملين في الخارج، والسياحة والصادرات الخدمية الأخرى.

أما بالنسبة لأداء برنامج تمويل التجارة العربية خلال العام 2016، بلغت قيمة السحوبات على عمليات تمويل التجارة حوالي 1،107 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 812 مليون دولار أمريكي خلال العام 2015، وأقفل رصيد السحوبات على خطوط الائتمان كما في نهاية العام 2016 على 715 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 570 مليون دولار أمريكي في نهاية العام السابق. وبلغ حجم التمويل التراكمي حوالي 13 مليار دولار أمريكي تقريباً الذي وفره برنامج تمويل التجارة العربية منذ بداية عمله حتى نهاية عام 2016. وفي ضوء الدور الهام الذي تقوم به الوكالات الوطنية من خلال انتشارها الجغرافي، فقد وصل عددها كما في نهاية العام 2016 إلى 216 وكالة وطنية توزعت على تسعة عشر دولة عربية وخمس دول أجنبية.

وعلى صعيد نشاط البرنامج في مجال الخدمات التجارية الأخرى، فقد استمر البرنامج في تنظيم ندوات تعريفية بخدماته المتاحة في عدد من الدول العربية. كما استمر البرنامج في تطوير وتحديث قواعد بيانات شبكة معلومات التجارة العربية المتاحة من خلال موقعه على شبكة الإنترنت والذي يشهد تزايداً في الإقبال عليه من خلال عدد الزيارات التي شهدها الموقع من المستطلعين.

على صعيد الأداء المالي للبرنامج، توضح البيانات المالية المدققة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، أن إجمالي الدخل بلغ حوالي 18.0 مليون دولار أمريكي، مقارنة بمبلغ 13.6 مليون دولار أمريكي إجمالي الدخل المحقق للعام 2015، توزعت بين إيرادات نشاط التمويل حوالي 11.2 مليون دولار أمريكي وإيرادات المحافظ الاستثمارية 6.8 مليون دولار أمريكي. وعلى صعيد المصاريف الإدارية خلال العام 2016، يلاحظ ارتفاع بسيط قدره 89 ألف دولار أمريكي. وفقاً لذلك بلغ صافي الدخل للعام 2016 حوالي 13.7 مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع صافي الدخل للعام السابق البالغ 9.4 مليون دولار أمريكي.

بالنسبة لحقوق المساهمين، ارتفعت إلى حوالي 1،123 مليون دولار أمريكي كما في نهاية العام 2016، مقارنة بمبلغ 1،113 مليون دولار أمريكي تقريباً كما في بداية العام 2016، إذ في مقابل صافي الدخل المحقق 13.7 مليون دولار أمريكي، تم بموجب قرار الجمعية العمومية رقم (3/2016) الصادر في اجتماعها السابع والعشرين بتاريخ 31 مارس 2016، توزيع أرباح نقدية على المساهمين المقيدين في السجلات كما في 31 ديسمبر 2015، على أساس 27.50 دولار أمريكي للسهم الواحد، قيمتها 5.4 مليون دولار أمريكي؛ سددت في حسابات المساهمين بتاريخ 30 يونيو 2016، كما وقررت تحويل المتبقي من رصيد الأرباح غير الموزعة كما في 31 ديسمبر 2015 وقدره 2.1 مليون دولار أمريكي إلى الاحتياطي العام.

سيستمر البرنامج خلال المرحلة القادمة العمل على توسيع نشاطه وتنويع تسهيلاته في عمليات التمويل ومواصلة السعي في تحديث وتطوير الخدمات التجارية الأخرى بما يدعم الدور الذي يقوم به البرنامج في تطور وازدهار قطاع التجارة العربية.

والله ولي التوفيق،،،

عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي
الرئيس التنفيذي رئيس مجلس الإدارة

مجلس الإدارة

عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي

الرئيس التنفيذي رئيس مجلس الإدارة

الأعـضـاء

السيد محمد بن صالح الغفيلي
وكيل الوزارة المساعد للشؤون المالية الدولية
وزارة المالية
المملكة العربية السعودية
ممثلاً لمساهمة صندوق النقد العربي

السيد عبد الحق بجاوي
المدير العام للعلاقات الاقتصادية والمالية الخارجية
وزارة المالية
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
ممثلا لمساهمة صندوق النقد العربـي

السيد يونس حاجي الخوري
وكيل وزارة المالية
وزارة المالية
دولة الامارات العربية المتحدة
ممثلا لمساهمة صندوق النقد العربي

الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة
المدير التنفيذي للعمليات المصرفية
مصرف البحرين المركزي
مملكة البحرين
ممثلا لمساهمة صندوق النقد العربـي

السيد أحمد عثمان علي
مدير الدائرة الفنية
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
دولة الكويت
ممثلاً لمساهمة المؤسسات العربية المشتركة المساهمة في البرنامج

السيد عبد الحميد محفوظ الزقلعي
مستشار اقتصادي
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
دولة الكويت
ممثلاً لمساهمة المؤسسات العربية المشتركة المساهمة في البرنامج

السيد عبد الرحيم بو عزة
مدير عام
بنك المغرب
المملكة المغربية
ممثلاً لمساهمة المصارف المركزية العربية المساهمة في البرنامج

السيد حسام محمد صالح خليف
نائب رئيس أول – رئيس دائرة التمويل التجاري
المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب)
مملكة البحرين
ممثلاً لمساهمة المصارف التجارية العربية المساهمة في البرنامج

عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي
الرئيس التنفيذي رئيس مجلس الإدارة

السيد محمد بن صالح الغفيلي

السيد عبد الحق بجاوي

السيد يونس حاجي الخوري

الشيخ سلمان بن عيسى آل خليفة

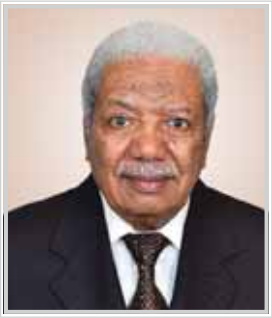

السيد أحمد عثمان علي

السيد عبد الحميد محفوظ الزقلعي

السيد عبد الرحيم بوعزة

السيد حسام محمد صالح خليف

التعريف بالبرنامج

الأهـــداف والوســـائل

يهدف البرنامج إلى الإسهام في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للمنتج والمصدر العربي. لتحقيق ذلك يعمل البرنامج على توفير التمويل اللازم لأنشطة التجارة العربية بتكلفة وشروط ميسرة من خلال أدوات وآليات متنوعة تشمل، إلى جانب خطوط الائتمان التي يقدمها إلى وكالاته الوطنية، ومشاركة الوكالات الوطنية في عمليات التمويل المباشر، وإعادة خصم مستندات التصدير، والتمويل وفق الشريعة الإسلامية. يسعى البرنامج كذلك إلى توفير المعلومات للمصدرين والمستوردين في الدول العربية حول أنشطة التجارة العربية والمتعاملين فيها والإمكانات المتوفرة في الأسواق وفرص تطويرها والاستفادة منها. إضافة إلى الترويج للتبادل التجاري في السلع العربية من خلال عقد لقاءات للمصدرين والمستوردين للمنتجات العربية. كما يحرص البرنامج على التعاون والتنسيق مع مؤسسات التمويل والضمان المحلية والإقليمية لتوفير الغطاء التأميني اللازم للمبادلات التجارية في السلع العربية.

الوضـع القانونـــي

برنامج تمويل التجارة العربية مؤسسة مالية عربيـــة مشتركة تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، لـها كافة الحقوق ومنها على الأخص حقوق التملك والتعاقد والتقاضي وقبول الودائع والاقتراض وإدارة الأموال.

يتمتع البرنامج بمزايا وحصانات منحتها له دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة المقر، بموجب بروتوكول المزايا والحصانات الصادر بالمرسوم الاتحادي رقم (3) لسنة 1990.

المـــوارد

تتكون موارد البرنامج من رأس المال والاحتياطيات. يجيز النظام الأساسي للبرنامج الحصول على موارد إضافية، إذا دعت الحاجة إلى ذلك، عن طريق ودائع المؤسسات المالية أو الاقتراض من الأسواق المالية أو أية موارد أخرى توافق عليها الجمعية العمومية.

المساهمـــون

يصنف المساهمون في البرنامج إلى ثلاث فئات، هي: الفئة (أ) تشمل صندوق النقد العربي، ومؤسسات التمويل العربية المشتركة، والمؤسسات المالية والمصرفية العربية الحكومية. الفئة (ب) تشمل المؤسسات المالية والمصرفية غير الحكومية في الدول العربية. الفئة (ج) تضم المؤسسات المالية والمصرفية الدولية والعربية الأجنبية المشتركة.

رأس المـــال

يبلغ رأسمال البرنامج المصرح به، 1 مليار دولار أمريكي موزعة على 200 ألف سهم بقيمة اسمية 5 آلاف دولار أمريكي للسهم الواحد. يبلغ عدد المساهمين في رأسمال البرنامج 53 مساهماً يمثلون عدداً من المؤسسات المالية العربية المشتركة والبنوك المركزية والمصارف التجارية العربية والعربية الأجنبية المشتركة، يتصدر قائمة المساهمين كل من صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، اللذان يملكان 111274 سهماً و 44509 سهماً على التوالي.

الهيكـــل التنظيـــمي

يتكون الهيكل التنظيمي للبرنامج من الجمعيـة العمومية، التي تضم المساهمين بجميع فئاتهم ومن مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي الذي يرأسه رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي. ويتكون الجهاز التنفيذي من ثلاث إدارات رئيسية: تطوير وتنمية التجارة، وعمليات التمويل والائتمان، والمالية والإدارية.

مزايـا وخصائص البرنـامج

من أهم السمات والخصائص التي تميز برنامج تمويل التجارة العربية ما يلي:

- البرنامج مؤسسة مالية عربية مشتركة متخصصة في مجال تمويل التجارة تهدف إلى المساهمة في تنمية التجارة العربية وتعزيز القدرات التنافسية للمصدر العربي.
- يتيح البرنامج التمويل للمصدرين وللمستوردين للسلع العربية المؤهلة ويسعى إلى المساهمة في إيجاد فرص جديدة للمتاجرة في السلع ذات المنشأ العربي. كما ويتيح البرنامج التمويل للسلع الرأسمالية غير عربية المنشأ اللازمة للأنشطة الإنتاجية في الدول العربية.
- يوفر البرنامج التمويل للتجارة العربية بأسعار وشروط ميسرة وتنافسية.
- للبرنامج، بوصفه مؤسسة مالية عربية متخصصة، قدرة أكبر على التنسيق والتعاون مع مؤسسات التمويل والضمان المحلية والإقليمية لتوفير التمويل والغطاء التأميني اللازم للعمليات التجارية بشروط وتكلفة معقولة.
- يسعى البرنامج إلى توفير الموارد المالية اللازمة لتعزيز قدرة المصارف التجارية المعتمدة كوكالات وطنية على تقديم التسهيلات إلى عملائها من المصدرين والمستوردين لتمويل نشاطهم في مجال التجارة العربية.
- يتمتع البرنامج بقاعدة عريضة من المساهمين والوكالات الوطنية تضم المؤسسات المالية المصرفية العربية الحكومية والخاصة والمشتركة. تتيح القاعدة الواسعة خلق إطار جامع لحشد الطاقات وتنسيق الجهود وتحقيق درجة عالية من التعاون لخدمة أهداف تنمية التجارة العربية.
- بجانب التمويل، يعمل البرنامج على تقديم حزمة متكاملة من الخدمات الأخرى المتصلة بتنمية التجارة الخارجية تتمثل في توفير المعلومات عن الأسواق العربية وفرص المتاجرة فيها والمتعاملين في التجارة العربية كذلك ترويج التجارة في إطار لقاءات المصدرين والمستوردين العرب.

تطورات التجارة العربية

وفقاً للتقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر في 2016، فقد شهد العام 2015 انخفاضاً في قيمة الصادرات العربية الإجمالية جراء التراجع في الأسعار العالمية للنفط. كما انخفضت قيمة الواردات العربية الإجمالية بسبب تأثير تطورات السياسات الاقتصادية والتطورات المحلية في عدد من الدول العربية.

التجارة الخارجية للدول العربية

انخفضت الصادرات الإجمالية العربية عام 2015 متأثرة بانخفاض أسعار الطاقة العالمية حيث بلغت حوالي 832.5 مليار دولار أمريكي بالمقارنة مع 1،225.3 مليار دولار أمريكي في العام 2014، أي بنسبة انخفاض بلغت 32.1 في المائة. انخفضت مساهمة الصادرات العربية في الصادرات العالمية لتصل إلى حوالي 5.1 في المائة مقابل 6.5 في المائة عام 2014.

الجدول رقم (1)
التجارة الخارجية العربية الإجمالية
(2015 – 2011)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي للفترة (2014 - 2011)
	2011	2012	2013	2014	2015	2011	2012	2013	2014	2015	(%)
الصادرات العربية	1,213.7	1,320.4	1,313.0	1,225.3	832.5	34.4	8.8	0.6-	6.7-	32.1-	0.3
الواردات العربية	755.3	813.4	860.4	895.2	830.9	16.0	7.7	5.8	4.0	7.2-	5.8
الصادرات العالمية	18,291.0	18,404.0	18,784.0	18,935.0	16,482.0	19.9	0.6	2.1	0.8	13.0-	1.2
الواردات العالمية	18,487.0	18,608.0	18,874.0	19,024.0	16,766.0	19.6	0.7	1.4	0.8	11.9-	1.0
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	6.6	7.2	7.0	6.5	5.1						
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	4.1	4.4	4.6	4.7	5.0						

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016.

على مستوى أداء الصادرات حسب الدول العربية فرادى، تشير بيانات العام 2015 إلى أن جميع الدول المصدرة للنفط سجلت تراجعاً في صادراتها. فقد سجلت الكويت انخفاضاً في صادراتها بلغت نسبته 45.2 في المائة تلتها العراق بانخفاض نسبته 41.3 في المائة فالسعودية بنسبة 40.6 في المائة وقطر بنسبة 40.4 في المائة، ثم ليبيا بنسبة 33.9 في المائة والجزائر بنسبة 31.8 في المائة وعمان بنسبة 26.3 في المائة والبحرين بنسبة 20.3 في المائة والإمارات بنسبة 19 في المائة.

بالنسبة للدول العربية الأخرى، انخفضت صادرات اليمن بنسبة 63.4 في المائة وموريتانيا بنسبة 38.7 في المائة وصادرات الصومال بنسبة 30.6 في المائة. أما القمر فانخفضت صادراتها بنسبة 29.1 في المائة والسودان بنسبة 28.8 في المائة فمصر بنسبة 28.7 في المائة، وسجلت صادرات كل من تونس ولبنان والأردن انخفاضاً بلغت نسبته 15.8 في المائة و10.9 في المائة و7.1 في المائة على التوالي. بينما تحسنت صادرات جيبوتي بنسبة 4.1 في المائة والمغرب بنسبة 8.5 في المائة.

بالنسبة لواردات الدول العربية الإجمالية، فقد بلغت 830.9 مليار دولار أمريكي في العام 2015 مقارنة مع 895.2 مليار دولار أمريكي في العام 2014. أي بانخفاض بلغت نسبته 7.2 في المائة. فيما ارتفعت مساهمة الواردات العربية في الواردات العالمية بصورة طفيفة لتصل إلى 5 في المائة بالمقارنة مع 4.7 في المائة عام 2014.

بالنسبة لواردات الدول العربية فرادى، تشير البيانات إلى انخفاض قيمتها في معظم الدول العربية. وقد سجلت ثلاثة عشر دولة عربية انخفاضاً في وارداتها تراوحت بين أعلى نسبة في موريتانيا بلغت 47.8 في المائة وأدنى نسبة انخفاض في العراق بلغت 2.2 في المائة. أما الدول التي سجلت زيادة في وارداتها فهي السعودية والكويت والبحرين والسودان وعُمان وقطر وجيبوتي بنسب تراوحت بين 0.2 في المائة للسعودية و48.3 في المائة لجيبوتي.

اتجاهات التجارة العربية

بالنسبة لحصص الشركاء التجاريين الرئيسيين في الصادرات العربية، تراجعت حصة كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان لتصل إلى 5.1 في المائة و8.9 في المائة على التوالي خلال العام 2015 وذلك من 6.5 في المائة و11 في المائة في عام 2014 على التوالي. في المقابل ارتفعت حصة الاتحاد الأوروبي لتصل إلى 13 في المائة والصين 10.5 في المائة خلال العام 2015 مقارنة بحصص بلغت 12.8 في المائة و9 في المائة على التوالي في عام 2014.

أهم الشركاء التجاريين للدول العربية في عام 2015

المساهمة في الصادرات العربية (%)

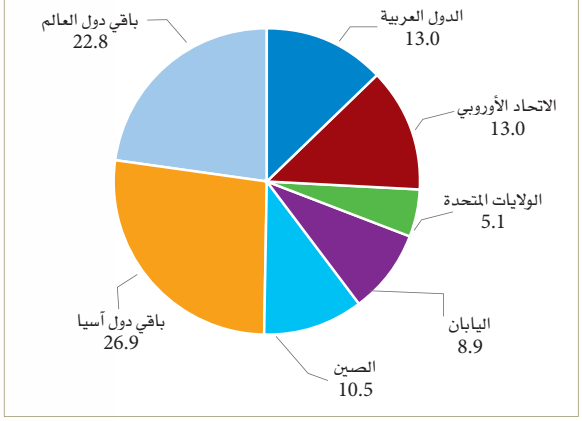

المساهمة في الواردات العربية (%)

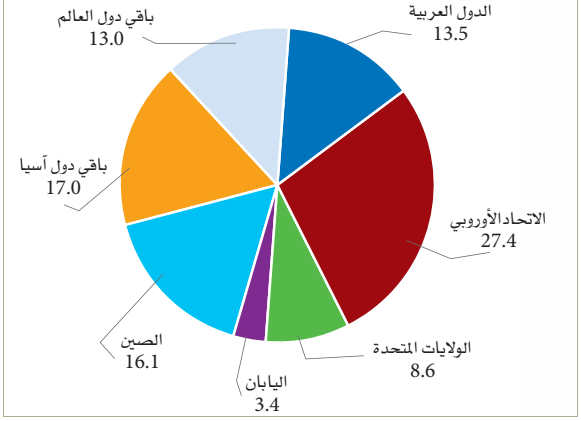

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016.

بالنسبة إلى اتجاه الواردات العربية، تراجعت حصة الاتحاد الأوروبي في الواردات العربية بشكل طفيف لتصل إلى 27.4 في المائة وحصة اليابان إلى 3.4 في المائة خلال العام 2015 ذلك من 27.9 في المائة و3.6 في المائة في العام 2014 على التوالي. في حين ارتفعت حصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين لتصل إلى 8.6 في المائة و16.1 في المائة على التوالي خلال العام 2015 مقارنة بحصص بلغت 8.5 في المائة و14.4 في المائة على التوالي في العام 2014.

الهيكل السلعي للتجارة الخارجية للدول العربية

تشير الإحصاءات الخاصة بالهيكل السلعي للصادرات العربية إلى مواصلة احتلال الوقود المعدني للمرتبة الأولى في الصادرات بنسبة بلغت 62.2 في المائة عام 2015 على الرغم من انخفاض حصته التي بلغت 69.6 في المائة عام 2014. نتيجة لذلك، فقد ارتفعت نسبة المصنوعات من 25.1 في المائة لتصل إلى 29.2 في المائة في العام 2015. ضمن المصنوعات بلغت حصة كل من المواد الكيماوية والآلات ومعدات النقل والمصنوعات الأساسية 12.4 في المائة و5.6 في المائة و4.8 في المائة على التوالي. أما بالنسبة لمجموعة السلع الزراعية، انخفضت حصتها لتبلغ 4.7 في المائة عام 2015 مقارنة مع 4.9 في المائة خلال العام 2014.

أما على صعيد هيكل الواردات، بلغت حصة المصنوعات 63.5 في المائة ومن ضمنها جاءت الآلات ومعدات النقل بحصة 28.3 في المائة فالمصنوعات الأساسية بنسبة 19.1 في المائة فالمواد الكيماوية بنسبة 8.6 في المائة. واحتلت الواردات العربية للسلع الزراعية المركز الثاني بحصة بلغت 19 في المائة ثم الوقود والمعادن بحصة بلغت 15في المائة.

الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية عام 2015

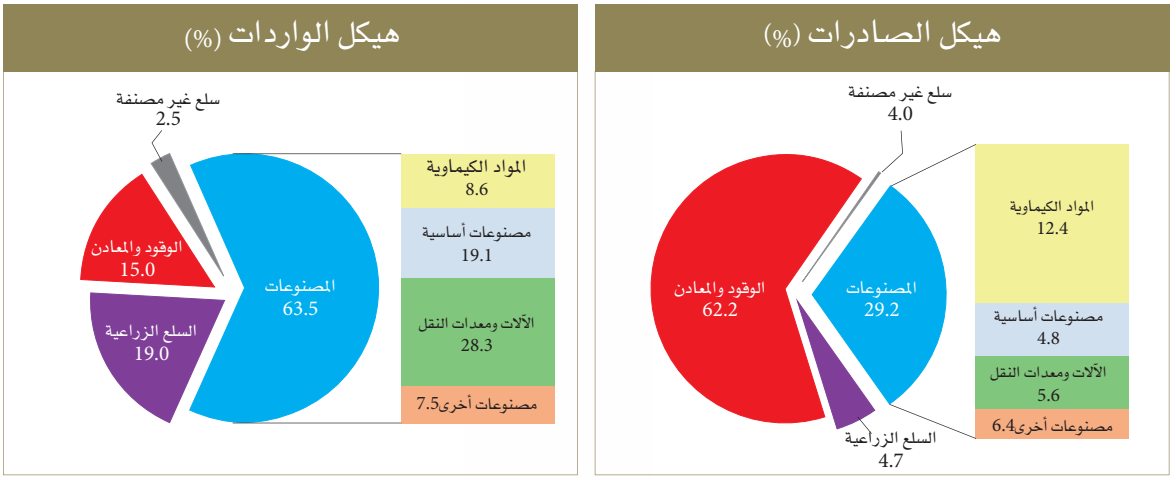

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016.

التجارة البينية العربية

سجل متوسط قيمة التجارة البينية العربية انخفاضاً بلغت نسبته 8.3 في المائة لتبلغ حوالي 110 مليار دولار أمريكي في العام 2015 مقارنة مع 120 مليار دولار أمريكي في العام 2014. وانخفضت الصادرات البينية بنسبة 9 في المائة لتصل إلى 108.1 مليار دولار أمريكي، كما سجلت الواردات البينية انخفاضاً بنسبة 7.7 في المائة لتصل إلى 111.9 مليار دولار أمريكي في العام 2015.

الجدول رقم (2)
أداء التجارة البينية العربية
(2015 - 2011)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي للفترة (2014-2011)
	2011	2012	2013	2014	2015	2011	2012	2013	2014	2015	%
متوسط التجارة البينية العربية (1)	102.0	110.6	115.5	120.0	110.0	12.6	8.5	4.4	4.0	-8.3	5.6
الصادرات البينية العربية	103.9	110.7	114.2	118.8	108.1	6.7	6.6	3.2	4.0	-9.0	4.6
الواردات البينية العربية	100.1	110.5	116.7	121.2	111.9	19.5	10.4	5.6	3.9	-7.7	6.6

(1) (الصادرات البينية + الواردات البينية) ÷ 2
المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016.

نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية الذي أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات العربية الإجمالية، زادت حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات العربية من 9.7 في المائة إلى 13 في المائة خلال العام 2015. أما بالنسبة إلى الواردات البينية، فقد استقرت حصة الواردات البينية العربية في الواردات العربية الإجمالية على نسبة 13.5 في المائة خلال العام 2015.

الجدول رقم (3)
مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية
(2015 - 2011)

	2011	2012	2013	2014	2015
نسبة الصادرات البينية العربية إلى إجمالي الصادرات العربية	8.6	8.4	8.7	9.7	13.0
نسبة الواردات البينية العربية إلى إجمالي الواردات العربية	13.6	13.6	13.6	13.5	13.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016.

على صعيد أداء الصادرات البينية للدول العربية فرادى، سجلت عشر دول عربية زيادة في صادراتها البينية حيث حققت موريتانيا أعلى زيادة في صادراتها البينية بنسبة 52.1 في المائة تلتها القمر بنسبة 25 في المائة فالإمارات بنسبة 5.6 في المائة وليبيا بنسبة 4.7 في المائة، ثم عمان بنسبة 4.6 في المائة والسودان بنسبة 4.4 في المائة. كما سجلت الصادرات البينية لكل من البحرين والكويت وجيبوتي والمغرب معدلات نمو تراوحت بين 4.1 في المائة و1.3 في المائة. في المقابل انخفضت قيمة الصادرات البينية لقطر والأردن ولبنان والعراق ومصر والجزائر وتونس والسعودية والصومال واليمن خلال العام 2015 بنسب تراوحت بين 0.9 في المائة لقطر و36.8 في المائة لليمن.

أما بالنسبة للواردات البينية، سجلت ثلاثة عشر دولة عربية انخفاضاً في وارداتها تراوحت بين أعلاها 43.7 في المائة في اليمن وأدناها 3.9 في المائة في لبنان. في حين سجلت قيمة الواردات البينية لجيبوتي ارتفاعاً بنسبة 17.1 في المائة تلتها القمر بنسبة 16.1 في المائة، فالكويت بنسبة 5.4 في المائة والإمارات بنسبة 5 في المائة ثم البحرين بنسبة 4.7 في المائة والصومال بنسبة 4.1 في المائة والسعودية بنسبة 2.3 في المائة.

اتجاهات التجارة البينية العربية

يتركز التبادل التجاري البيني للدول العربية بوجه عام في دول الجوار. فعلى سبيل المثال تركز حوالي 52 في المائة من صادرات الأردن البينية في السعودية والعراق. وتركزت 71 في المائة من صادرات تونس البينية في دولتين متجاورتين هما ليبيا والجزائر. فيما استمرت السعودية ومصر والمغرب في توسيع اتجاهات صادراتها البينية إلى عدد أكبر من الدول العربية.

أما في جانب الواردات، فقد ظل الموقع الجغرافي للدول العربية يمثل العامل الرئيسي في اتجاه الواردات كما هو الحال في الصادرات البينية. حيث تركزت واردات البحرين البينية في دولة مجاورة هي السعودية بنسبة 76 في المائة كما تركزت واردات الإمارات البينية في عُمان والسعودية وقطر بنسبة 67 في المائة. أما الواردات البينية لليبيا فقد تركزت في تونس ومصر. ويعتبر لبنان والجزائر أكثر الدول العربية تنوعاً في مصادر وارداته من الدول العربية.

الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية

تشير البيانات المتاحة عن الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية للعام 2015 إلى أنه في جانب الصادرات البينية أتت المصنوعات في المقدمة حيث بلغت حصتها 55 في المائة من إجمالي الصادرات البينية يليها السلع الزراعية بحصة بلغت 20.3 في المائة ثم فئة الوقود والمعادن بحصة بلغت 18.2 في المائة. ضمن مكونات المصنوعات، احتلت المصنوعات الأساسية المقدمة تليها المواد الكيماوية فالآلات ومعدات النقل بنسب بلغت 18.4 في المائة و15.1 في المائة و8 في المائة على التوالي.

الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية عام 2015

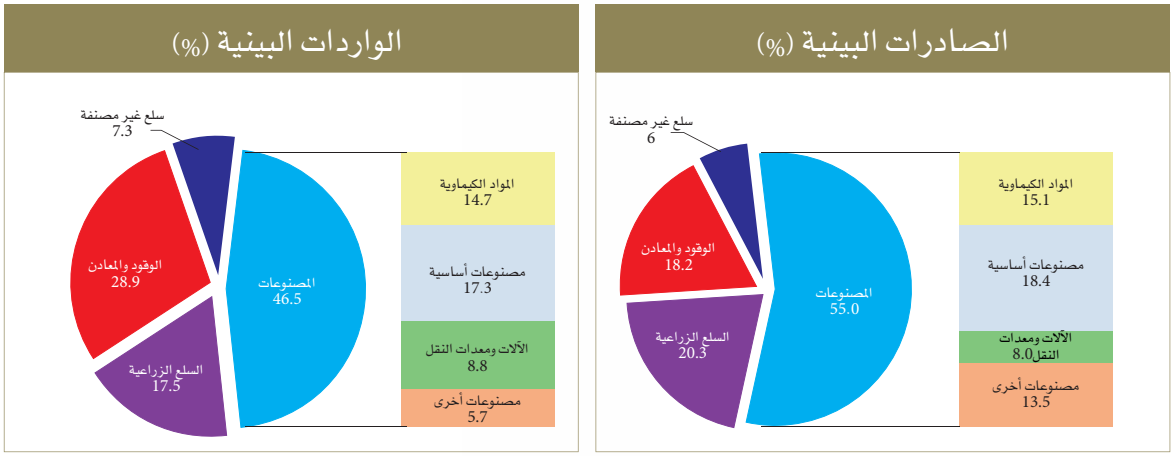

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2016.

أما في جانب الواردات، فقد أتت المصنوعات كذلك في المقدمة بنسبة 46.5 في المائة من إجمالي الواردات البينية فالوقود والمعادن بنسبة 28.9 في المائة يليها فئة السلع الزراعية بنسبة 17.5 في المائة.

عمليـات التمويـل

بلغت قيمة طلبات التمويل على خطوط الائتمان التي وردت إلى البرنامج خلال عام 2016 من وكالاته الوطنية في مختلف الدول العربية (1،110) مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ (806) مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2015. وبلغت قيمة السحوبات من خطوط الائتمان (1،107) مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ (807) مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2015. كما بلغ رصيد خطوط الائتمان في نهاية العام 2016 (715) مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ (565) مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2015.

نشاط التمويل السنوي
(2016-1990)

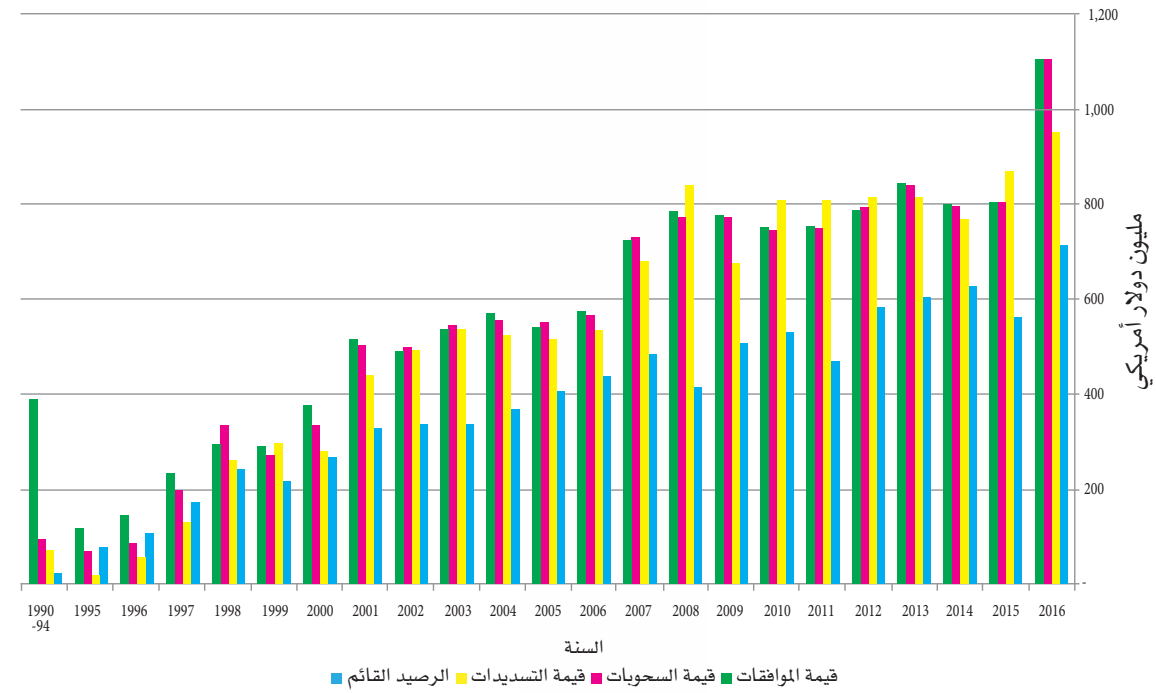

خلال عام 2016 تم توقيع 24 اتفاقية خط ائتمان غير معزز واتفاقيتي مرابحة رئيسية وزيادة مبالغ 5 اتفاقيات خط ائتمان غير معزز بقيمة إجمالية بلغت (891) مليون دولار أمريكي، مقارنة بتوقيع 6 اتفاقيات خط ائتمان وزيادة مبلغ 3 اتفاقيات خط ائتمان بقيمة إجمالية بلغت (131) مليون دولار أمريكي خلال العام 2015، تم توقيع هذه الاتفاقيات مع كل من: **المملكة الأردنية الهاشمية:** وزارة المالية (توقيع اتفاقية خط ائتمان وزيادة مبلغها)، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، **دولة الإمارات العربية المتحدة**: البنك الأهلي الكويتي – فرع دبي، بنك الفجيرة الوطني (زيادة مبلغ اتفاقية خط الائتمان)، **الجمهورية اللبنانية**: بنك البحر المتوسط، بنك بيبلوس، الاعتماد اللبناني، فرنسبنك (توقيع اتفاقية خط ائتمان وزيادة مبلغها)، بنك بيروت، بنك لبنان والمهجر، بنك بيروت والبلاد العربية (توقيع اتفاقية وزيادة مبلغها)، بنك عوده، **جمهورية مصر العربية**: بنك القاهرة، بنك مصر، بنك قطر الوطني الأهلي – مصر، بنك بلوم – مصر، بنك الاستثمار العربي، البنك التجاري الدولي – مصر، البنك المركزي المصري

السحوبات من خطوط الائتمان (2016-1990)

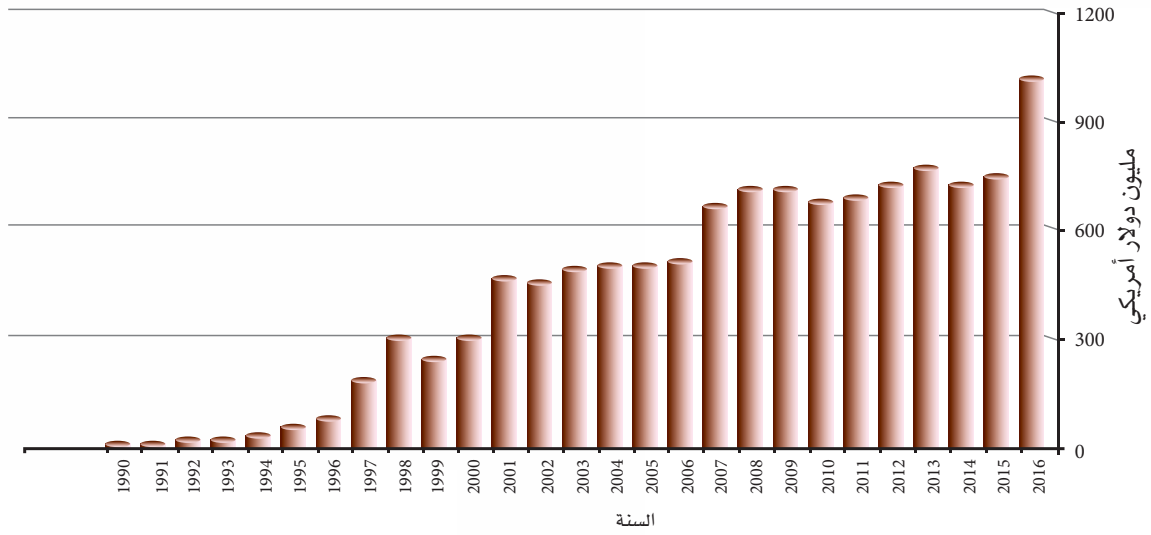

(زيادة مبلغ اتفاقية خط الائتمان)، بنك الاتحاد الوطني - مصر، **مملكة البحرين**: البنك الأهلي المتحد، **المملكة العربية السعودية**: الشركة العربية للاستثمارات البترولية، **دولة الكويت**: بنك الخليج، البنك الأهلي الكويتي، **الجمهورية الإسلامية الموريتانية**: وزارة الاقتصاد والمالية، **جمهورية السودان**: وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، بنك السودان المركزي، **المملكة المغربية**: التجاري وفا بنك.

التطور المرحلي للنشاط التمويلي (2016-1990)

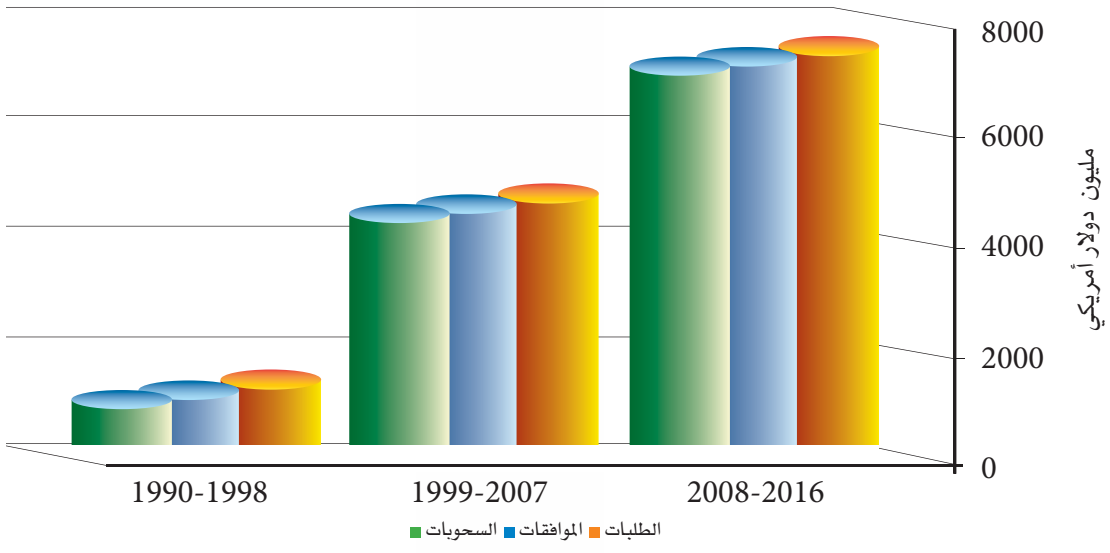

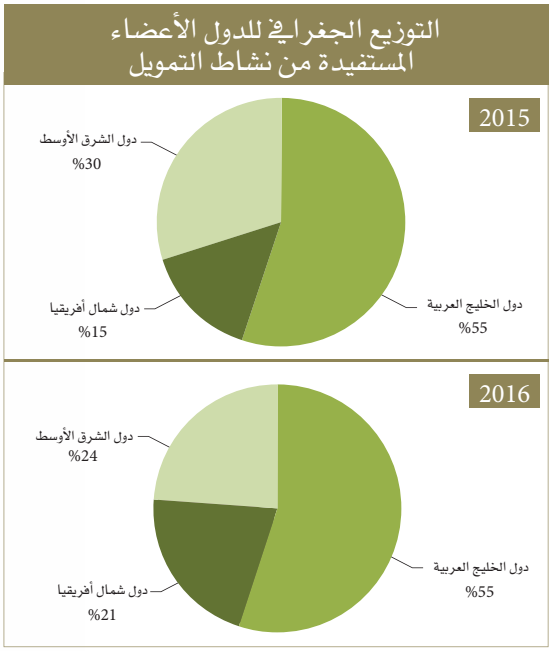

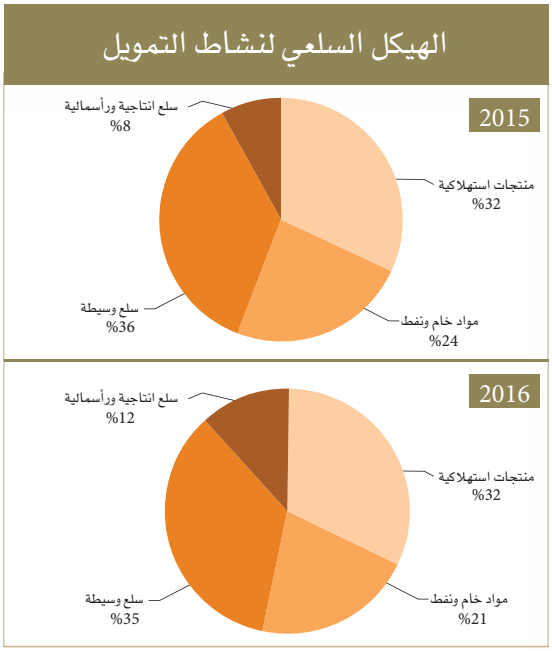

وشمل تمويل البرنامج السلع التالية:

- **سلع استهلاكية**: مشتقات بترولية، فلاتر سيارات، بطاريات، منتجات غذائية، ألبسة، أدوية ومستلزمات طبية، منتجات صحية، مواد تنظيف، مجوهرات، أجهزة وأدوات منزلية، مفروشات وأقمشة تنجيد، كتب، منتجات قطنية، عدادات كهرباء ومنتجات ورقية.

- **سلع وسيطة**: منتجات بتروكيماوية، منتجات المنيوم وحديد وصلب، منتجات كيماوية، قضبان نحاس، كابلات وأسلاك كهربائية، بلاط سيراميك، أنابيب، مواد بناء، مواد تغليف، ألواح زجاج وفورمايكا وكرتون، عبوات زجاجية وبلاستيكية، وأصباغ.

- **مواد خام**: حبيبات بلاستيكية، الومنيوم، فحم الكوك، مواد كيماوية، قطن، فوسفات صخري وبترول خام.

- **سلع انتاجية ورأسمالية**: آلات قص وقطع ومستلزماتها وحاويات تخزين، خطوط انتاج ثنائي فوسفات وكبريت، خط انتاج مياه معدنية ومستلزماته، أجهزة ومعدات بناء، خلاطات اسمنت، معدات وبيوت زراعية، اجهزة تبريد، اجهزة طباعة، محولات ومولدات كهربائية، اجهزة اطفاء وخزائن حريق، مباني جاهزة، ابراج اضاءة متحركة وطائرة تجارية.

النشاط التراكمي

منذ أن باشر البرنامج نشاطه في مطلع عام 1991 وحتى نهاية عام 2016 بلغ مجموع قيمة طلبات التمويل 13،688 مليون دولار أمريكي لصفقات تجارية قيمتها 18،494 مليون دولار أمريكي. وقد وافق البرنامج على تمويل ما قيمته 13،260 مليون دولار أمريكي. كما تم توقيع (711) اتفاقية بلغت قيمتها الإجمالية 12،453 مليون دولار أمريكي وقد تم سحب مبلغ 12،751 مليون دولار أمريكي مقابلها، وسدد مبلغ 12،036 مليون دولار أمريكي.

الوكالات الوطنية

لقد تم خلال عام 2016 تعيين سبع وكالات وطنية جديدة هي:

- بنك بلوم مصر، جمهورية مصر العربية
- مصرف السلام – البحرين، مملكة البحرين
- وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، جمهورية السودان
- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا، جمهورية السودان
- مصرف أبو ظبي الإسلامي، جمهورية مصر العربية.
- وزارة الاقتصاد والمالية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية
- البنك العربي المتحد، دولة الإمارات العربية المتحدة

بذلك أصبح عدد الوكالات الوطنية المعتمدة للبرنامج بنهاية عام 2016 مائتين وستة عشر (216) وكالة وطنية – منتشرة في تسعة عشر دولة عربية وخمس دول أجنبية.

نشاط البرنامج في مجال الخدمات التجارية الأخرى

ضمن جهوده المبذولة لتنمية التجارة العربية وتعزيز القدرة التنافسية للمنتج والمصدر العربي، حرص برنامج تمويل التجارة العربية منذ بداية نشاطه على إنشاء شبكة معلومات التجارة العربية بهدف توفير المعلومات الآنية والموثوقة للمتعاملين والمهتمين في قطاع التجارة والأعمال بالدول العربية. في هذا الإطار، استكمل البرنامج بناء المركز الرئيسي للشبكة في مقره وربطه بـ 30 نقطة ارتباط منتشرة في جميع الدول العربية (باستثناء الصومال والعراق) بغرض إيصال خدمات الشبكة إلى كافة المهتمين والمتعاملين بالتجارة العربية على المستوى الإقليمي للدول العربية. تتمثل أهم خدمات شبكة معلومات التجارة العربية بتوفير المعلومات عن الأسواق العربية وسبل النفاذ إليها، بجانب فرص المتاجرة وعناوين المتعاملين بالتجارة العربية من مصدرين ومستوردين ومصنعين إضافة إلى خدمات معلوماتية متفرقة أخرى. يؤمن البرنامج خدمات الشبكة إلى المهتمين والمستفيدين منها من خلال موقعه على شبكة الإنترنت على العنوان: www.atfp.org.ae إضافة إلى وسائل الاتصالات المتاحة التي تختلف باختلاف توفرها في جميع الدول العربية من فاكس وهاتف وبريد عادي وبريد إلكتروني، ذلك لاهتمام البرنامج بضرورة إبقاء الشبكة دليلاً آنياً إلى الأسواق العربية.

على صعيد آخر، في إطار حرصه على زيادة التبادل التجاري بين الدول العربية، يقوم البرنامج بالترويج للتجارة العربية من خلال تنظيم لقاءات للمصدرين والمستوردين العرب العاملين في قطاعات محددة وواعدة. تعتمد لقاءات المصدرين والمستوردين على إجراء مطابقة لاهتمامات الشركات المصدرة والمستوردة العاملة في قطاع معين، ومن ثم ترتيب لقاءات ثنائية لبحث إمكانية التبادل التجاري والاستثماري فيما بينها إضافة إلى دراسة إمكانيات إنشاء تعاون تجاري إقليمي متواصل في مجال التجارة والتسويق، والتعرف على فرص التمويل وضمان الصادرات والاستثمارات المتاحة من خلال مشاركة الوكالات الوطنية المعتمدة للبرنامج ومؤسسات التمويل والضمان العربية والإقليمية في تلك اللقاءات.

يتم اختيار القطاعات ذات الأهمية للمصدرين والمستوردين، بناء على تحليل التدفق التجاري بين الدول العربية وتقييم مسوحات العرض والطلب لمعرفة القطاعات الواعدة والقابلة للتنمية وزيادة التبادل التجاري فيها. بناء عليه، تم في مرحلة سابقة اختيار قطاعات مختلفة تمثلت في قطاع النسيج، وقطاع الصناعات الغذائية، وقطاع الصناعات المعدنية، وقطاع الصناعات الدوائية، وقطاع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وقطاع مواد البناء، وقطاع مستلزمات الإنتاج الزراعي وأخيراً قطاع الأثاث ومستلزماته.

نشاط معلومات التجارة

واصل البرنامج خلال العام 2016 جهوده في تحديث قواعد بيانات شبكة معلومات التجارة العربية. في هذا الصدد، قام البرنامج بتحديث بيانات المصدرين والمستوردين العرب العاملين في قطاع البناء والتشييد إضافة إلى إدخال وتحديث بيانات 600 مؤسسة تعمل في مجال التصدير والاستيراد والتصنيع بدول عربية مختلفة.

على صعيد تحديث المعلومات الخاصة عن الأسواق للدول العربية، تم تحديث المعلومات الخاصة بالأردن ولبنان وقطر وعمان والكويت بالتعاون مع نقاط ارتباط الشبكة في تلك الدول.

أما فيما يتعلق بإحصاءات التجارة الخارجية، قام البرنامج بتحديث قوائم إحصاءات التجارة الخارجية للدول العربية المستقاة من البيانات التي يصدرها صندوق النقد العربي وكذلك المتوفرة من جانب مركز التجارة الدولية لسلسلة الأعوام 2011-2015.

نشاط ترويج التجارة

ضمن جهوده للتعريف بخدماته المتاحة للمصدر والمستورد العربي والعمل على ترويج التجارة في السلع العربية، شارك البرنامج خلال العام 2016 في عدد من ورش العمل والندوات حيث نظم البرنامج لقاء تعريفي حول خدمات برنامج تمويل التجارة العربية بالتعاون مع غرفة الشرقية في مقر الغرفة بالدمام في المملكة العربية السعودية.
حضر الندوة عدد من المؤسسات الاقتصادية والمالية ورجال الأعمال إضافة إلى بعض الوكالات الوطنية المعتمدة للبرنامج في السعودية.

شارك البرنامج في المؤتمر العربي الخامس للاستثمار في الأمن الغذائي في الفجيرة بتنظيم غرفة تجارة وصناعة الفجيرة بالتعاون مع جهات حكومية بالدولة واتحادات ومنظمات عربية دولية معنية بالقطاع الزراعي والغذائي حيث تم استعراض عمل البرنامج ودوره في تنمية التجارة العربية وسبل الاستفادة من خدمات البرنامج المتوفرة من تمويل ومعلومات وترويج وتجربته في دعم الصادرات العربية من السلع الزراعية. كما تواصل البرنامج مع عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية المتعاملة في تمويل وترويج التجارة وذلك في إطار سعي البرنامج للتعاون معها بهدف تنسيق الجهود والآليات لدعم التجارة العربية.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين والبيانات المالية المدققة - 2016

- تقرير مدققي الحسابات إلى المساهمين 19
- بيان المركز المالي 21
- بيان الدخل 22
- بيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين 23
- بيان التدفقات النقدية 24
- إيضاحات حول البيانات المالية 25

تقرير مدقق الحسابات
السادة المساهمين
برنامج تمويل التجارة العربية

الرأي
برأينا، تعبّر البيانات المالية المرفقة بشكلٍ عادل ومن كافة النواحي الجوهرية عن المركز المالي للبرنامج كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لبرنامج تمويل التجارة العربية ("البرنامج") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، بيان الدخل، وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق المساهمين وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات التفسيرية الأخرى.

أساس الرأي
لقد أجرينا تدقيقنا وفقًا لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا بموجب هذه المعايير موضحة بشكل أكبر في بند مسؤوليات مدققي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية من هذا التقرير. نعتقد أن إثباتات التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس مناسب للرأي الذي نبديه بناء على عملية التدقيق.

الاستقلالية
إننا مستقلون عن البرنامج وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين والمتطلبات الأخلاقية التي تتعلق بتدقيقنا على البيانات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات والقواعد.

مسؤولية الإدارة حول البيانات المالية
إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن تلك الرقابة الداخلية التي تحددها الإدارة على أنها ضرورية لكي تتمكن من إعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء جوهرية، سواءً كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ.

وعند إعداد البيانات المالية، فإن الإدارة تعد مسؤولة عن تقييم مدى قدرة البرنامج على الاستمرار في نشاطه والإفصاح، عند الضرورة، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية كأساس للمحاسبة.

يشرف مجلس إدارة البرنامج على عملية إعداد التقارير المالية للبرنامج.

مسؤولية مدققي الحسابات
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يشمل رأينا. يعتبر التأكيد المعقول مستوى عال من التأكيد، ولكنه ليس ضماناً على أن عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية سوف تكشف دائماً عن أي خطأ جوهري إن وجد. قد تنشأ الأخطاء نتيجة الاحتيال أو الخطأ،

برايس ووترهاوس كوبرز، (فرع أبوظبي)، رخصة رقم: ١٠٠١٣٠١
برج الختم، مربعة سوق أبوظبي العالمي، الطابق الخامس والعشرون، ص ب 45263 ، أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6800 694 2 971+ ، فاكس 6610 645 2 971+ ، www.pwc.com/me

دوجلاس اومهوني و باول سودابي و جاك فاخوريي و محمد البورنو مسجلون في وزارة الإقتصاد في دولة الإمارات كمدققي حسابات مشتغلين

وفي إطار عملية التدقيق المنفذة وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس التقدير المهني ونتبع مبدأ الشك المهني طوال أعمال التدقيق. كما أننا نلتزم بالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تلائم تلك المخاطر، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة توفر أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الاحتيال يعد أكبر من الخطر الناجم عن الخطأ حيث قد ينطوي الاحتيال على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المتعمد أو التحريف أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تكوين فهم حول ضوابط الرقابة الداخلية المتعلقة بأعمال التدقيق بغرض تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف الراهنة، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للبرنامج.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات ذات الصلة الموضوعة من قبل الإدارة.
- الاستنتاج حول مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها تحديد ما إذا كان هنالك وجود لعدم تيقن جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة البرنامج على مواصلة أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية. وإذا توصلنا إلى وجود عدم يقين جوهري، يتعين علينا أن نلفت الانتباه في تقرير مدققي الحسابات إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية، أو تعديل رأينا إذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية. إن الاستنتاجات التي نتوصل لها تعتمد على أدلة التدقيق التي يتم الحصول عليها حتى تاريخ إصدار تقرير مدققي الحسابات. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تتسبب في توقف البرنامج عن مواصلة أعماله وفقاً لمبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها ومحتواها بشكل عام، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت البيانات المالية تمثل المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تضمن عرض البيانات المالية بصورة عادلة.

اننا نتواصل مع إدارة البرنامج ومجلس الإدارة بخصوص أمور من ضمنها نطاق وتوقيت أعمال التدقيق والإطار الزمني المحدد لها، ونتائج التدقيق الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور جوهرية تم اكتشافها في الرقابة الداخلية خلال أعمال التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

نؤكد بأننا قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات الضرورية لتدقيقنا، وأن البرنامج قد احتفظ بسجلات مالية منتظمة. وحسب علمنا واعتقادنا لم تقع خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ مخالفات للنظام الأساسي للبرنامج على وجه قد يكون له تأثير جوهري على نتائج عمليات البرنامج أو مركزه المالي.

برايس ووتر هاوس كوبرز

١٤ مارس ٢٠١٧

جاك فاخوري

جاك فاخوري

سجل مدققي الحسابات المشتغلين رقم ٣٧٩

أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

بيان المركز المالي
31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

	إيضاح	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
الموجـــودات			
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك		**3,901**	22,906
ودائع لدى البنوك		**102,977**	156,796
استثمارات مالية	3	**297,826**	364,050
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	4	**7,708**	4,241
نشاط التمويل	5	**715,098**	569,720
موجودات ثابتة		**42**	43
مجموع الموجودات		**1,127,552**	1,117,756
المطلوبات وحقوق المساهمين			
المطلوبات			
حسابات دائنة ومبالغ مستحقة الدفع		**4,931**	4,952
حقوق المساهمين			
رأس المال	8	**986,880**	986,605
علاوة إصدار أسهم	8	**245**	209
الاحتياطيات	8	**124,530**	118,478
أرباح غير موزعة	8	**10,966**	7,512
مجموع حقوق المساهمين		**1,122,621**	1,112,804
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		**1,127,552**	1,117,756

عبد الرحمن بن عبدالله الحميدي
الرئيس التنفيذي رئيس مجلس الإدارة

تمت الموافقة على هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 12 آذار (مارس) 2017.

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 15 المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحتين 1 و2.

بيان الدخل
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

	إيضاح	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
الدخـــــــــل			
إيرادات نشاط التمويل		**11,182**	7,866
فوائد على الودائع لدى البنوك		**1,402**	1,036
إيرادات الاستثمارات المالية	10	**5,441**	4,709
إيرادات أخرى		**2**	10
		18,027	13,621
المصاريـــــف			
مصاريف الإدارة والعاملين	11	**3,220**	3,114
مصاريف عمومية وإدارية		**451**	462
رسوم خدمات إدارية واستشارية واستشارات	11	**649**	655
		4,320	4,231
صافي الدخل للسنة		**13,707**	9,390

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 15 المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحتين 1 و2.

بيانات الدخل الشامل والتغييرات في حقوق المساهمين
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

	عدد الأسهم المصدرة	رأس المال المصدر والمدفوع	علاوة إصدار أسهم	احتياطي خاص	احتياطي عام	احتياطي إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع	أرباح غير موزعة	المجموع
				ألف دولار أمريكي				
2015								
الدخل الشامل								
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	9,390	9,390
التغير غير المحقق من إعادة تقييم الإستثمارات المتاحة للبيع	-	-	-	-	-	(1,045)	-	(1,045)
	-	-	-	-	-	(1,045)	9,390	8,345
التغيرات في حقوق المساهمين								
كما في 1 يناير 2015	197321	986,605	209	74,751	41,704	(952)	8,566	1,110,883
توزيع حصص أرباح نقداً عن عام 2014	-	-	-	-	-	-	(6,424)	(6,424)
المحول إلى الاحتياطي العام تخص عام 2014	-	-	-	-	2,142	-	(2,142)	-
المحول إلى الاحتياطي الخاص	-	-	-	939	-	-	(939)	-
المحول إلى الاحتياطي العام	-	-	-	-	939	-	(939)	-
كما في 31 ديسمبر 2015	**197321**	**986,605**	**209**	**75,690**	**44,785**	**(1,997)**	**7,512**	**1,112,804**
2016								
الدخل الشامل								
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	13,707	13,707
التغير غير المحقق من إعادة تقييم الإستثمارات المتاحة للبيع	-	-	-	-	-	1,226	-	1,226
	-	-	-	-	-	1,226	13,707	14,933
التغيرات في حقوق المساهمين								
كما في 1 يناير 2016	197321	986,605	209	75,690	44,785	(1,997)	7,512	1,112,804
الزيادة في رأس المال	55	275	36	-	-	-	-	311
توزيع حصص أرباح نقداً عن عام 2015	-	-	-	-	-	-	(5,427)	(5,427)
المحول إلى الاحتياطي العام تخص عام 2015	-	-	-	-	2,085	-	(2,085)	-
المحول إلى الاحتياطي الخاص	-	-	-	1,371	-	-	(1,371)	-
المحول إلى الاحتياطي العام	-	-	-	-	1,370	-	(1,370)	-
كما في 31 ديسمبر 2016	**197376**	**986,880**	**245**	**77,061**	**48,240**	**(771)**	**10,966**	**1,122,621**

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 15 المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحتين 1 و2.

بيان التدفقات النقدية
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016

	إيضاح	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
نشاطات العمليات:			
صافي الدخل للسنة		**13,707**	9,390
معدل بما يلي:			
الاستهلاك		**26**	21
إيرادات فوائد الاستثمارات المالية		**(3,281)**	(3,585)
إيرادات التعامل بالاستثمارات المالية		**(2,165)**	(1,139)
الدخل من العمليات قبل احتساب التغيرات في الموجودات والمطلوبات المستخدمة في العمليات		**8,287**	4,687
سحوبات نشاط التمويل		**(1,107,306)**	(811,924)
تسديدات نشاط التمويل		**961,928**	873,593
(الزيادة) النقص في الودائع لدى البنوك التي تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع		**(31,892)**	4,294
(الزيادة) النقص في الفوائد المستحقة وحسابات مدينة أخرى		**(3,738)**	1,943
(النقص) الزيادة في الدائنين والمبالغ المستحقة الدفع		**(1,575)**	603
صافي النقد (المستخدم في) الناتج من العمليات		**(174,296)**	73,196
نشاطات الاستثمار:			
إيرادات محصلة من الاستثمارات المالية		**3,552**	3,813
صافي مدفوعات التعامل بالاستثمارات المالية		**71,157**	(10,898)
شراء موجودات ثابتة		**(25)**	(16)
صافي النقد الناتج من (المستخدم في) نشاطات الاستثمار		**74,684**	(7,101)
نشاطات التمويل:			
مبالغ مستلمة لزيادة رأس المال		**311**	-
توزيع أرباح نقداً		**(5,415)**	(6,411)
صافي النقد المستخدم في نشاطات التمويل		**(5,104)**	(6,411)
صافي (النقص) الزيادة في النقد والبنود المماثلة للنقد		**(104,716)**	59,684
النقد والبنود المماثلة للنقد في بداية السنة		**112,878**	53,194
النقد والبنود المماثلة للنقد في نهاية السنة	9	**8,162**	112,878

تشكل الإيضاحات من 1 إلى 15 المرفقة جزءا لا يتجزأ من هذه البيانات المالية.
إن تقرير مدققي الحسابات المستقلين مدرج على الصفحتين 1 و2.

1. التأسيس، الأهداف والنشاط

تم تأسيس برنامج تمويل التجارة العربية من قبل مجلس محافظي صندوق النقد العربي بموجب القرار رقم (4) لسنة 1989. تبلغ نسبة مساهمة صندوق النقد العربي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 56% و 22%، من رأس المال المصدر والمدفوع، على التوالي. يهدف البرنامج إلى تشجيع وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عن طريق توفير التمويل اللازم لذلك على شكل خطوط ائتمان يتم منحها للمصدرين والمستوردين في الدول الأعضاء من خلال وكالات وطنية يتم تعيينها من قبل المصرف المركزي أو الجهة المختصة في الدول العربية. يتخذ البرنامج مقراً له في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة.

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الرئيسية المطبقة في إعداد هذه البيانات المالية مبينة أدناه. لقد تم تطبيق هذه السياسات بشكلٍ ثابت على كافة السنوات المعروضة ما لم يُذكر خلافاً لذلك.

1.2 أساس الإعداد

لقد تم إعداد البيانات المالية للبرنامج وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية طبقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء ما يلي:

- العقود الآجلة للعملات الأجنبية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.
- الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.
- الاستثمارات المتاحة للبيع التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تشتمل البيانات المالية على تقديرات من قبل الإدارة تنعكس على تطبيق السياسات المحاسبية وعلى المبالغ المدرجة ضمن الموجودات والمطلوبات والدخل والمصروفات، وتخضع التقديرات والافتراضات لمراجعة دورية ويتم الاعتراف بنتائجها اعتباراً من الفترة التي تتم فيها المراجعة.

2.2 التغيرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

(أ) **المعايير المعدلة والتفسيرات الصادرة والسارية لكنها ليس لها تأثير جوهري على البيانات المالية للبرنامج**

- المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 (تعديل) "منافع الموظفين" بخصوص معدلات الخصم (يسري اعتباراً من 1 يناير 2016).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 "الممتلكات والمنشآت والمعدات" والمعيار المحاسبي الدولي رقم 38 "الموجودات غير الملموسة" (يسري اعتباراً من 1 يناير 2016).
- المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 (تعديل) "عرض البيانات المالية" بشأن مبادرة الإفصاح (يسري اعتباراً من 1 يناير 2016).

(ب) **المعايير والتعديلات الجديدة الصادرة لكن غير السارية حتى السنوات المالية التي تبدأ في 1 يناير 2016 ولم يقم البرنامج بتطبيقها مبكراً:**

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، "الأدوات المالية: التصنيف والقياس" (يسري اعتباراً من 1 يناير 2018).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15، "الإيرادات من العقود مع العملاء" (يسري اعتباراً من 1 يناير 2018).
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16، "الإيجارات" (يسري اعتباراً من 1 يناير 2019).

لا توجد معايير أخرى ليست سارية حتى تاريخه ويتوقع أن يكون لها تأثير جوهري على فترات التقارير الحالية أو المستقبلية للبرنامج أو على معاملاته المستقبلية المتوقعة.

2.ملخص السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

3.2 الموجودات المالية

1.3.2 التصنيف

يقوم البرنامج بتصنيف موجوداته المالية في الفئات التالية: الاستثمارات المتاحة للبيع ، الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ، الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، نشاط التمويل وموجودات مالية أخرى. يعتمد التصنيف على الغرض الذي من أجله تم شراء الموجودات المالية. تقوم الإدارة بتحديد التصنيف لموجوداتها المالية عند التسجيل المبدئي.

2.3.2 التسجيل والقياس

يتم قيد عمليات بيع وشراء الاستثمارات المالية وتصنيفها حسب الفئات المختلفة وفقا لتاريخ التعامل، وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البرنامج بشراء أو بيع الأصل. يتم تسجيل الاستثمارات مبدئياً بالتكلفة مضافاً إليها تكاليف المعاملة لجميع الموجودات المالية. تقيم الموجودات المالية لاحقاً بالقيمة العادلة وفق التالي:

(أ) الاستثمارات المتاحة للبيع

تقيم الاستثمارات المتاحة للبيع بسعر السوق، وتدرج فروقات التقييم في حساب "فرق إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع" ضمن حقوق المساهمين. كما ويتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات البيع لتلك الاستثمارات أو أي انخفاض دائم في قيمتها، في بيان الدخل. يتم الاعتراف بالفوائد من الأوراق المالية المتاحة للبيع باستخدام طريقة الفائدة الفعلية في بيان الدخل .

(ب) الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تقيم الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، وفقاً لصافي قيمة الموجودات والذي يمثل القيمة العادلة. ويدرج التغيير في صافي قيمة الموجودات في بيان الدخل.

(ج)الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها

تقيم الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها، بسعر التكلفة معدلاً بالعلاوة أو الخصم ناقص المخصص لأي انخفاض دائم في القيمة. يتم إطفاء العلاوة أو الخصم على مدى فترة الاستحقاق ويتم الاحتساب على أساس "سعر الفائدة الفعلي".

(د) نشاط التمويل والودائع لدى البنوك والموجودات المالية الأخرى

يمثل نشاط التمويل رصيد الأموال التي تم دفعها، إلى الوكالات الوطنية في إطار تسهيلات لتمويل عمليات تجارية مؤهلة وفق قواعد وإجراءات واتفاقية خط الائتمان، وتقيد بالتكلفة كما في تاريخ الدفع وتسدد على أقساط وفق جدول بتواريخ محددة ومتفق عليها.

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

3.2 الموجودات المالية (يتبع)

3.3.2 الانخفاض في قيمة الموجودات المالية

يقوم البرنامج بتاريخ كل تقرير بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على تعرّض الأصل المالي أو مجموعة من الموجودات المالية للانخفاض في القيمة. يُعتبر الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية قد تعرّض أو تعرّضت لانخفاض في القيمة عند توفر دليل موضوعي على وقوع الانخفاض في القيمة نتيجة لحدثٍ واحد أو أكثر يحصل بعد التسجيل المبدئي للأصل، (تكبد "حدث خسارة") ويكون لذلك الحدث أثرٌ على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للموجودات المالية أو مجموعة الموجودات المالية بشكلٍ يمكن تقديره على نحوٍ موثوق به. ويتم الاعتراف بمقدار الخسارة في بيان الدخل.

يعتبر التراجع الكبير أو طويل الأجل في القيمة العادلة للورقة المالية لما دون تكلفتها دليلاً على تعرّض الموجودات للانخفاض في القيمة. بالنسبة للموجودات المالية المتاحة للبيع، فإن الخسارة المتراكمة – التي يتم قياسها بوصفها الفرق بين تكلفة الاستحواذ والقيمة العادلة الحالية، ناقصاً أي خسارة عن الانخفاض في قيمة ذلك الأصل المالي التي سبق احتسابها في بيان الدخل – يتم حذفها من بيان التغيرات في حقوق المساهمين وتسجيلها ضمن بيان الدخل .

4.2 العملات الأجنبية

(أ) العملة الوظيفية وعملة العرض

يتم قياس وعرض البنود المدرجة في البيانات المالية بالدولار الأمريكي ، وهو العملة الوظيفية وعملة العرض للبرنامج، ويتم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب ألف دولار ما لم يذكر غير ذلك.

(ب) المعاملات والأرصدة

تسجل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة في وقت إجراء المعاملة. تحول أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية في نهاية السنة المالية إلى الدولار الأمريكي طبقاً لأسعار التحويل السائدة في ذلك التاريخ. كذلك يتم تقييم العقود الآجلة بالعملات الأجنبية، المبرمة لتغطية الموجودات بالعملات الأجنبية، بأسعار الصرف التي تتوافق مع تواريخ استحقاقاتها. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عمليات التحويل في بيان الدخل. تسجل الموجودات الثابتة بأسعار الصرف السائدة عند دفع تكلفتها.

5.2 اتفاقيات إعادة شراء الاستثمارات المالية

تبقى الاستثمارات المالية المباعة، بموجب اتفاقيات إعادة الشراء، ضمن الموجودات، حسب طبيعة تصنيفها الأصلي. ويستمر قياسها وفقا للسياسة المحاسبية المتبعة. وتظهر عقود إعادة الشراء ضمن المطلوبات. وتحدد الاتفاقية أسعار الفائدة المعمول بها، ويتم قيد الفوائد على أساس الاستحقاق على مدى فترة المعاملة.

2. ملخص السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

6.2 مكافأة نهاية الخدمة

يتم احتساب مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين عن فترات خدماتهم المتراكمة وفقاً للأنظمة واللوائح المعمول بها في البرنامج.

7.2 الأدوات المالية المشتقة

القياس المبدئي واللاحق

يشير سعر المعاملة في سياق العمل الاعتيادي إلى القيمة العادلة للأداة المشتقة عند التسجيل المبدئي. ولاحقاً للتسجيل المبدئي، يتم بيان الأدوات المالية المشتقة بالقيم العادلة. يتم عموماً الحصول على القيم العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة في أسواق نشطة أو باستخدام أساليب التقييم في حال عدم وجود سوق نشطة.

يتم إدراج الأدوات المالية المشتقة التي تتمتع بقيم سوقية موجبة (أرباح غير محققة) ضمن الموجودات، بينما يتم إدراج الأدوات المالية المشتقة ذات القيم السوقية السالبة (خسائر غير محققة) ضمن المطلوبات.

الأرباح والخسائر من القياس اللاحق

يتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة عن الأدوات المالية المشتقة المصنفة كأدوات مالية ضمن بيان الدخل.

8.2 احتساب إيرادات نشاط التمويل والودائع لدى البنوك

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد من نشاط التمويل والودائع لدى البنوك في بيان الدخل على أساس الاستحقاق، مع الأخذ بعين الاعتبار معدل العائد الفعلي للموجودات. لا يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد عندما يكون تحصيل المبلغ الأصلي مشكوكاً فيه.

9.2 صافي إيرادات الاستثمار

يتألف صافي إيرادات الاستثمار من الأرباح والخسائر المتعلقة بكافة الاستثمارات المالية، ويتضمن ايرادات الفوائد والتعامل والتغييرات في القيمة العادلة المحققة وغير المحققة وإيرادات توزيعات الأرباح.

10.2 النقد والبنود المماثلة للنقد

لأغراض بيان التدفقات النقدية، يمثل بند النقد والبنود المماثلة للنقد الحسابات الجارية وتحت الطلب والودائع لدى البنوك التي تستحق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع. يتم تسجيل الودائع لدى البنوك بالتكلفة المطفأة في بيان المركز المالي.

11.2 الموجودات الثابتة

التسجيل والقياس

يتم قيد بنود الموجودات الثابتة مبدئياً بالتكلفة. ويتم لاحقاً قياس كافة البنود بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر انخفاض القيمة المتراكمة، إن وجدت.

الاستهلاك

تستهلك الموجودات الثابتة ضمن بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية.

3. استثمارات مالية

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
استثمارات متاحة للبيع	**142,085**	181,916
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**151,463**	128,117
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	**4,278**	54,017
	297,826	364,050

- تتكون الاستثمارات المتاحة للبيع من السندات والأوراق المالية. وتقيم محفظة الاستثمارات المالية المتاحة للبيع بسعر السوق، وتدرج فروقات التقييم في حساب "فرق إعادة تقييم الاستثمارات المتاحة للبيع" ضمن حقوق المساهمين. كما ويتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات بيع تلك الاستثمارات أو أي انخفاض دائم في قيمتها، في بيان الدخل.

- تتكون الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل من صناديق استثمارات الاستراتيجيات البديلة وصناديق الاستثمارات بالعقار. وتقيم محافظ الاستثمارات بالقيمة العادلة ، وتدرج فروقات التقييم في بيان الدخل، كما ويتم قيد المستلم من حصص الأرباح الموزعة وكذلك الأرباح والخسائر الناتجة عن عمليات بيع تلك الاستثمارات أو أي انخفاض دائم في قيمتها، في بيان الدخل.

- تتكون الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق من سندات وأوراق مالية يحتفظ بها حتى تاريخ استحقاقها. وتقيم الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، بسعر التكلفة معدلاً بإطفاء العلاوة أو الخصم وناقص المخصص لأي انخفاض دائم في القيمة. يتم إطفاء العلاوة أو الخصم على مدى فترة الاستحقاق ويتم الاحتساب على أساس "سعر الفائدة الفعلي".

4. فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
فوائد مستحقة القبض	**4,262**	3,080
مصاريف مدفوعة مقدماً وحسابات مدينة أخرى	**3,446**	1,161
	7,708	4,241

5. نشاط التمويل

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 الف دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	**569,720**	631,389
السحوبات	**1,107,306**	811,924
	1,677,026	1,443,313
تسديدات	**(961,928)**	(873,593)
الرصيد في نهاية السنة	**715,098**	569,720

لا يوجد ضمن الرصيد القائم في نهاية العام أرصدة مشكوك في تحصيلها قد يستلزم تكوين مخصص مقابلها.

لا توجد مبالغ مسحوبة من التخصيصات المتعاقد عليها بموجب خطوط الائتمان كما في 31 ديسمبر 2016 (31 ديسمبر 2015 : 1.5 مليون دولار أمريكي).

6. أطراف ذات علاقة

تشمل الأطراف ذات العلاقة المساهمين وكبار موظفي الإدارة. يستعين البرنامج بخدمات متخصصة يوفرها صندوق النقد العربي (ايضاح 1) في مجال الاستثمار والإدارة. يبين الايضاحين (7 و 11) قيمة هذه المعاملات والأرصدة الناتجة عنها، ومبالغ مكافآت وتكاليف جهاز الإدارة الرئيسي.

7. الأموال المـدارة

توزعت قيمة الأموال المدارة من قبل مدراء المحافظ الخارجيين، على النحو التالي:

	2016 مليون دولار أمريكي	2015 مليون دولار أمريكي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	**3**	2
استثمارات مالية	**58**	58
صناديق الاستثمارات البديلة وعقارات	**151**	148
	212	208

يتولى صندوق النقد العربي، بالإضافة إلى متابعة أداء المحافظ الخارجية، إدارة الأموال الفائضة عن عمليات التمويل والتي بلغت 195 مليون دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 (2015: 337 مليون دولار أمريكي).

8. حقـوق المساهميـن

يبلغ رأس المال المصرح به 1,000 مليون دولار أمريكي موزعة على 200 ألف سهم بقيمة أسمية 5,000 دولار أمريكي للسهم الواحد.

بلغت قيمة رأس المال المصدر والمدفوع 986,880 ألف دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 (2015: 986,605 ألف دولار أمريكي).

تمثل علاوة الإصدار الفرق بين القيمة الاسمية وسعر السهم الذي تم تحديده على أساس القيمة الدفترية لصافي موجودات البرنامج كما في تاريخ الإصدار.

وفقـاً للمادة 15 من النظام الأساسي للبرنامج، يتم تحويل ما لا يقل عـن 10% من صافي الدخل للسنة إلى الاحتياطي العام.

وفقاً لقرار الجمعية العمومية رقم 1996/3 بتاريخ 17 نيسـان (ابريـل) 1996 يتم تحويل 10% من صافي الدخل للسنة إلى الاحتياطي الخاص، بعد تحويل الحد الأدنى المطلوب إلى الاحتياطي العام. ويتم وقف التحويل متى بلغ رصيد الاحتيـاطي الخاص 25% من رأسمال البرنامج المدفوع. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفقاً للقرار رقم (2016/3) الصادر في اجتماعها السابع والعشرين بتاريخ 31 مارس (آذار) 2016، قررت الجمعية العمومية توزيع حصص أرباح نقدية على المساهمين المقيدين في السجلات كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015، على أساس 27.50 دولار أمريكي للسهم الواحد، تم تحويلها إلى حسابات المساهمين بتاريخ 30 حزيران (يونيو) 2016، كما وقررت تحويل المتبقي من رصيد الأرباح غير الموزعة كما في 31 ديسمبر 2015 وقدره 2,085 ألف دولار أمريكي إلى الاحتياطي العام.

9. النقد والبنود المماثلة للنقد

	2016 **ألف دولار أمريكي**	2015 ألف دولار أمريكي
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	**3,901**	22,906
ودائع لأجل لدى البنوك	**102,977**	156,796
ودائع لأجل لدى البنوك تستحق بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع	**(98,716)**	(66,824)
	8,162	112,878

10. إيرادات الاستثمارات المالية

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
استثمارات متاحة للبيع	**2,302**	2,249
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	**2,949**	2,236
استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	**190**	224
	5,441	4,709

11. رسـوم خدمات إدارية واستثمارية واستشارات

بالإضافة إلى ما يقوم به موظفوه البالغ عددهم 25 موظف (2015: 25 موظف)، يستعين البرنامج في نطاق نشاطاته الاعتيادية، بخدمات من قبل صندوق النقد العربي ومدراء محافظ الاستثمار الخارجيين. وتتضمن المصاريف في بيان الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 مبلغ 322 ألف دولار أمريكي مكافآت وتكاليف جهاز الإدارة الرئيسي (2015: 322 ألف دولار أمريكي).

بلغت قيمة الخدمات التي يقدمها صندوق النقد العربي للبرنامج في مجال الاستثمار والإدارة 545 ألف دولار أمريكي (2015: 552 ألف دولار أمريكي). إن الأتعاب وشروط الدفع المتعلقة بهذه الخدمات تم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة. وتتضمن الحسابات الدائنة مبلغ مستحق الدفع إلى صندوق النقد العربي قدره 471 ألف دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016. (2015: 277 ألف دولار أمريكي).

12. المشتقات المالية

يقوم مدراء محافظ الاستثمار الخارجيين، وفق ما حددته القواعد الإرشادية للاستثمار، بعمليات التحوط اللازمة لتحييد الودائع والاستثمارات المالية بالعملات الأجنبية من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وذلك ضمن الحدود المرسومة في سياسة الاستثمار. ويتم ذلك باستخدام مشتقات الأدوات المالية المتمثلة بالعقود الأجلة للعملات الأجنبية.

بلغت قيمة العقود الأجلة للعملات الأجنبية المبرمة لتغطية الودائع والاستثمارات المالية بالعملات الأجنبية 46.5 مليون دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 (2015: 108.50 مليون دولار أمريكي).

13. إدارة المخاطر المالية

1.13 عوامل المخاطر المالية

يتعرض البرنامج من خلال أنشطته لمخاطر مالية متنوعة وهي: (1) مخاطر السوق، تشمل مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار ومخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية والقيمة العادلة، (2) مخاطر الائتمان (3) مخاطر السيولة. يركز برنامج إدارة المخاطر لدى البرنامج بصورة عامة على خفض الآثار السلبية المحتملة لهذه المخاطر على الأداء المالي للبرنامج.

1) مخاطر السوق

(أ) مخاطر صرف العملات الأجنبية ومخاطر الأسعار

يتجنب البرنامج مخاطر تداول العملات الأجنبية بالإقراض بالدولار الأمريكي، يقوم مدراء محافظ الاستثمار الخارجيين، وفق ما حددته القواعد الإرشادية للاستثمار، بعمليات التحوط اللازمة لتحييد الودائع والاستثمارات المالية بالعملات الأجنبية من مخاطر تغيرات أسعار الصرف وذلك ضمن الحدود المرسومة في سياسة الاستثمار. ويتم ذلك باستخدام مشتقات الأدوات المالية المتمثلة بالعقود الآجلة للعملات الأجنبية.

(ب) مخاطر أسعار الفائدة للتدفقات النقدية والقيمة العادلة

إن مخاطر البرنامج نتيجة التقلبات في أسعار الفائدة محدودة، إذ يسعى البرنامج إلى الحد من هذه المخاطر بإعادة تثبيت أسعار الفائدة على خطوط الائتمان بصورة دورية وباستخدام تقنيات إدارة فترات استحقاق محافظ السندات الاستثمارية المحتفظ بها لتاريخ استحقاقها والسندات الاستثمارية المتاحة للبيع.

ويوضح جدول اختبار الحساسية أدناه مدى التأثير على كل من حقوق المساهمين وبيان الدخل نتيجة كل تغير بعدد 25 نقطة أساس في أسعار الفائدة، على الموجودات المالية المرتبطة بمعدلات فائدة متغيرة، مع الإبقاء على كافة المعطيات الأخرى على حالها دون تغيير.

	التغير في النقاط الأساسية	2016	2015
		ألف دولار أمريكي	
التأثير على حقوق المساهمين	25	(643)	(823)
	25-	643	823
التأثير على بيان الدخل	25	2,424	2,137
	25-	(2,424)	(2,137)

13. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

1.13 عوامل المخاطر المالية (يتبع)

2) مخاطر الائتمان

تمثل القيمة الدفترية المدرجة في البيانات المالية، الحد الأقصى لمخاطر الائتمان لجميع فئات الأدوات المالية المستثمر فيها.

تتكون الاستثمارات المالية من سندات حكومية وسندات شركات كبرى ذات تصنيف ائتماني من الدرجة العالية واستثمارات بصناديق الاستثمار البديلة. وتتوزع الاستثمارات المالية والودائع لدى البنوك جغرافيا على النحو التالي:

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
الدول العربية	**78,239**	128,238
أوروبا	**114,753**	122,748
أمريكا الشمالية	**155,456**	136,622
الشرق الأقصى والباسيفيكي	**50,036**	143,643
المنظمات الدولية	**6,220**	12,501
	404,704	543,752

كما يوفر البرنامج خطوط ائتمان للتمويل اللازم للمصدرين والمستوردين من الدول الأعضاء بهدف تشجيع وتطوير التبادل التجاري بين الدول العربية وفقا لأهداف البرنامج المحددة في نظامه الأساسي.

يسعى البرنامج لاحتواء مخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة تمويل التجارة من خلال تنفيذ السياسات والإجراءات المصممة للحفاظ على مخاطر الائتمان ضمن الحدود المرسومة لها. تم وضع هذه الحدود على أساس أنواع المخاطر والملاءة الائتمانية للطرف المقابل. لذلك فإن حدوث خسائر نتيجة مخاطر الائتمان أمر مستبعد.

3) مخاطر السيولة

ليس لدى البرنامج مطلوبات مالية هامة، لذلك لا توجد أية مخاطر تنجم عن الحاجة لتوفير السيولة للوفاء بتلك الالتزامات. كما وتتم إدارة الموجودات بالتنوع في مكوناتها وآجالها وأخذ احتياجات السيولة في الاعتبار، وبالاحتفاظ برصيد كافٍ من النقد والبنود المماثلة للنقد والأوراق المالية القابلة للتداول.

13. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

1.13 عوامل المخاطر المالية (يتبع)

3) مخاطر السيولة (تابع)

يبين التحليل التالي موجودات ومطلوبات البرنامج حسب تواريخ استحقاقاتها:

كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016:

	المجموع	أقل من شهر	من شهر إلى ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
	ألف دولار أمريكي						
الموجودات							
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	3,901	3,901	-	-	-	-	-
ودائع لدى البنوك	102,977	98,716	4,261	-	-	-	-
استثمارات مالية	297,826	297,826	-	-	-	-	-
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	7,708	2,809	3,176	751	779	-	193
نشاط التمويل	715,098	44,769	545,319	73,921	50,881	-	208
موجودات ثابتة	42	-	-	-	-	-	42
	1,127,552	**448,021**	**552,756**	**74,672**	**51,660**	**-**	**443**
المطلوبات وحقوق المساهمين							
حسابات دائنة ومبالغ مستحقة الدفع	4,931	488	235	23	-	-	4,185
حقوق المساهمين	1,122,621	-	-	-	-	-	1,122,621
	1,127,552	**488**	**235**	**23**	**-**	**-**	**1,126,806**

13. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

1.13 عوامل المخاطر المالية (يتبع)

3) مخاطر السيولة (تابع)

كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2015:

	المجموع	أقل من شهر	من شهر إلى ستة أشهر	من ستة أشهر إلى سنة	من سنة إلى خمس سنوات	أكثر من خمس سنوات	ليس لها فترة استحقاق
	ألف دولار أمريكي						
الموجودات							
حسابات جارية وتحت الطلب لدى البنوك	22,906	22,906	-	-	-	-	-
ودائع لدى البنوك	156,796	69,662	87,134	-	-	-	-
استثمارات مالية	364,050	330,814	28,264	4,972	-	-	-
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	4,241	987	2,573	500	-	-	181
نشاط التمويل	569,720	159,093	327,270	62,966	20,183	-	208
موجودات ثابتة	43	-	-	-	-	-	43
	1,117,756	**583,462**	**445,241**	**68,438**	**20,183**	**-**	**432**
المطلوبات وحقوق المساهمين							
حسابات دائنة ومبالغ مستحقة الدفع	4,952	69	928	13	-	-	3,942
حقوق المساهمين	1,112,804	-	-	-	-	-	1,112,804
	1,117,756	**69**	**928**	**13**	**-**	**-**	**1,116,746**

2.13 إدارة رأس المال

تتم إدارة رأس المال بشكل يحقق الهدف الرئيسي للبرنامج وفق ما حدده النظام الأساسي، ويقوم ذلك على سياسة التنوع في مكونات الموجودات مما يحقق عائداً يساعد على تدعيم المركز المالي من خلال ما يتم تخصيصه إلى الاحتياطيات للتوسع في النشاط، وتوزيع المتبقي على المساهمين على شكل أرباح نقدية. وتتكون قاعدة رأس المال من رأس المال والاحتياطيات والأرباح غير الموزعة تظهر تفاصيلها على الصفحة (3) ضمن بيان المركز المالي.

13. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

3.13 تقدير القيمة المعادلة

تتوزع الاستثمارات المالية المدرجة بالقيمة العادلة وفقاً لنوعية مدخلات التقييم في المستويات التالية::

- الأسعار المُعلنة (غير المُعدلة) في الأسواق النشطة للموجودات أو المطلوبات المتطابقة **(المستوى الأول)**.
- المعطيات الأخرى بخلاف الأسعار المُعلنة المدرجة ضمن المستوى الأول، الجديرة بالملاحظة بالنسبة للأصل أو المطلوب، سواءً كانت مباشرة (وهي الأسعار) أو غير مباشرة (وهي المستمدة من الأسعار) **(المستوى الثاني)**.
- المعطيات الخاصة بالأصل أو المطلوب التي لا تستند إلى بيانات سوق جديرة بالملاحظة (وهي المعطيات غير الجديرة بالملاحظة) **(المستوى الثالث)**.

تتكون الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من المستويات التالية كما في 31 كانون الأول (ديسمبر).

	المجموع	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
		ألف دولار أمريكي		
31 كانون الأول (ديسمبر) 2016				
استثمارات متاحة للبيع	142,085	142,085	-	-
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	151,463	-	151,463	-
استثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	4,278	4,278	-	-
	297,826	**146,363**	**151,463**	-

	المجموع	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث
		ألف دولار أمريكي		
31 كانون الأول (ديسمبر) 2015				
استثمارات متاحة للبيع	181,916	181,916	-	-
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	128,117	-	128,117	-
استثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	54,017	54,017	-	-
	364,050	**235,933**	**128,117**	-

لم تكن هناك أي تحويلات بين أو إلى المستوى الأول والمستوى الثاني والمستوى الثالث لقياسات القيمة العادلة خلال السنة.

تستند القيمة العادلة للاستثمارات المالية المتداولة في الأسواق النشطة إلى أسعار السوق المعلنة بتاريخ التقرير. تعتبر السوق سوقاً نشطة في حال كانت الأسعار المعلنة متاحة ومتوفرة بانتظام من أسواق المال أو الوكلاء أو الوسطاء أو قطاعات العمل أو شركات خدمات التسعير أو الهيئات الرقابية. تدرج هذه الاستثمارات ضمن المستوى الأول، وتشمل الاستثمارات المتاحة للبيع من السندات والأوراق المالية والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، وتقيم بالقيمة العادلة.

13. إدارة المخاطر المالية (يتبع)

3.13 تقدير القيمة المعادلة (يتبع)

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المالية غير المتداولة في سوق نشطة باستخدام أساليب التقييم. تعمل هذه الأساليب على تحقيق الاستفادة القصوى من معطيات السوق المتاحة الجديرة بالملاحظة وتعتمد على أقل قدر ممكن من التقديرات الموضوعة من قبل البرنامج. تدرج هذه الاستثمارات ضمن المستوى الثاني، وتشمل الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل صناديق الاستثمارات الاستراتيجيات البديلة وصناديق الاستثمارات بالعقار وتقيم بالقيمة العادلة .

في حال عدم استناد واحدة أو أكثر من المعطيات الهامة على بيانات سوقية جديرة بالملاحظة، تُدرج الأداة ضمن المستوى الثالث. تشمل أساليب التقييم المستخدمة في تقييم الأدوات المالية ما يلي:

- أسعار السوق المعلنة أو أسعار التجّار للأدوات المماثلة.
- تحتسب القيمة العادلة لمقايضات أسعار الفائدة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بناءً على منحنيات العائد الجديرة بالملاحظة.

14. الأدوات المالية بحسب الفئة

لقد تم تطبيق السياسات المحاسبية للأدوات المالية على البنود المدرجة أدناه:

	2016 ألف دولار أمريكي	2015 ألف دولار أمريكي
الموجودات المالية		
حسابات جارية وتحت الطلب دى البنوك	**3,901**	22,906
ودائع لدى البنوك	**102,977**	156,796
استثمارات مالية	**297,826**	364,050
فوائد مستحقة وحسابات مدينة أخرى	**7,708**	4,241
نشاط التمويل	**715,098**	569,720
	1,127,510	1,117,713
المطلوبات المالية		
حسابات دائنة ومبالغ مستحقة الدفع	**4,931**	4,952

15. أحداث الفترة اللاحقة

قرر مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة في 12 آذار (مارس) 2017، رفع توصية إلى الاجتماع الثامن والعشرون للجمعية العمومية الذي سينعقد في 13 نيسان (أبريل) 2017، لتوزيع حصص أرباح على المساهمين المقيدين في سجلات البرنامج كما في 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016 على أساس 40 دولار أمريكي للسهم الواحد وتحويل الرصيد المتبقي من الأرباح غير الموزعة كما في 31 كانون الأول 2016 وقدره 3,071 ألف دولار أمريكي إلى الاحتياطي العام.

المساهمون

صنـدوق النقـد العربـي	أبوظبـي
الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي	الكويـت
بنـك الجـزائر	الجزائـر
المؤسسة العربية المصرفيـة	المنامة
مصـرف ليبيا المركـــزي	طرابلـس
البنـك المركـزي المصـري "وممثلا عن مجموعة من البنوك العاملة في مصر"	القاهرة
بنـك الخليـج الدولـي	المنامة
الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي	الخرطوم
الشركة العربيـة للاستثمـار	الريـاض
البنك المركزي اليمني	صنعاء
المؤسسة العربية لضمان الاستثمـار وائتمان الصادرات	الكويـت
المصـرف التجاري السـوري	دمشـق
البنك المركـزي التونسـي	تونـس
بنـك المغـرب	الربـاط
المصرف الليبي الخارجي	طرابلس
بنك النيلين	الخرطـوم
بنـك الفلاحة والتنميـة الريفيـة	الجزائـر
بنـك الجزائـر الخارجـي	الجزائر
البنـك الوطنـي الجزائـري	الجزائر
القرض الشعبـي الجزائـري	الجزائر
بنـك التنميـة المحليـة	الجزائر
مصـرف الرشيـد	بغـداد
مصـرف الرافديـن	بغـداد
بنـك الريـاض	الريـاض
بنـك الاتحـاد الوطنـي	أبوظبـي
المصرف العربـي الدولـي	القاهـرة
بنك الأردن دبي الإسلامي (وشركاه)	عمّـان
مجموعة سامبا المالية	الرياض
بنـك تونـس العالمـي	تونـس
البنك العربـي ش.م.ع. (فرع أبو ظبي)	أبو ظبي
البنك الأهلـي التجاري (المملكة العربية السعودية)	جـدة
البنك الأهلـي الكويتـي	الكويت
البنك المغربي للتجارة الخارجيـة	الدار البيضاء
البنك التجـاري الكويتـي	الكويـت
بنـك الكويـت الوطنـي	الكويـت
البنك الأهلي المتحد (مملكة البحرين)	المنامة
البنك العربـي الإفريقي الدولـي	القاهـرة
البنك الشعبـي المركـزي	الدار البيضاء
بنك الإمارات دبي الوطني	دبـي
بنـك بيبلـوس	بيروت
الاعتمـاد اللبناني	بيروت
بنـك الاستثمـار العربـي	القاهرة
بنـك قطـر الوطنـي	الدوحة
بنك بيروت	بيروت
فرنسبنك	بيروت
بنك عودة	بيروت
بنك المال الأردن	عمّـان
البنك اللبناني للتجارة	بيروت
البنك اللبناني الفرنسي	بيروت
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.	بيروت
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.	بيروت
فرست ناشونال بنك ش.م.ل.	بيروت
اتحاد المصارف العربية والفرنسية (يوبـاف)	باريس

الوكالات الوطنية

المملكة الأردنية الهاشمية

بنك الأردن دبي الإسلامي
البنك العربي ش.م.ع.
بنك المؤسسة العربية المصرفية (الأردن)
البنك المركزي الأردني
بنك الإسكان للتجارة والتمويل
بنك الأردن
بنك المال الأردني
البنك الاستثماري
البنك الأهلي الأردني ش.م.ع.
البنك الأردني الكويتي
البنك العقاري المصري العربي
البنك التجاري الأردني
بنك القاهرة عمان
وزارة المالية
البنك الإسلامي الأردني

دولة الإمارات العربية المتحدة

بنك الإمارات دبي الوطني
بنك الخليج الأول
بنك النيلين – (أبوظبي)
بنك مصر – الإدارة الإقليمية لفروع الخليج
بنك المشرق
بنك الاتحاد الوطني
البنك العربي – فرع أبوظبي
بنك أبوظبي التجاري
سيتي بنك – دبي
البنك الأهلي الكويتي ش.م.ك. – دبي
بنك أبوظبي الوطني
مصرف أبوظبي الإسلامي (ش.م.ع)
بنك الفجيرة الوطني ش.م.ع.
بنك بارودا
بنك الشارقة
بنك دبي التجاري
بنك نور الإسلامي
ستاندرد تشارترد بنك
بنك الكويت الوطني، فرع دبي
البنك العربي المتحد

مملكة البحرين

بنك البحرين الوطني (ش.م.ب)
بنك البحرين للتنمية (ش.م.ب)
المؤسسة العربية المصرفية (ش.م.ب.)
الشركة العربية للاستثمار (ش.م.ب.) – الوحدة المصرفية الخارجية
بنك البحرين والكويت (ش.م.ب.)

الوكالات الوطنية

	البنك الأهلي المتحد (ش.م.ب.)
	بنك الخليج الدولي (ش.م.ب.)
	بنك الخليج المتحد ش.م.ب
	مجموعة البركة المصرفية
	بنك البحرين الإسلامي
	بنك أي سي أي سي أي المحدود – فرع البحرين
	بنك البركة الإسلامي
	مصرف السلام – البحرين
الجمهورية التونسية	البنك المركزي التونسي
	الشركة التونسية للبنك
	بنك تونس العربي الدولي
	البنك القومي الفلاحي
	البنك العربي لتونس
	بنك الأمان
	التجاري بنك
	بنك المؤسسة العربية المصرفية (تونس)
	بنك البركة تونس
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
	البنك الوطني الجزائري
	بنك الجزائر الخارجي
	القرض الشعبي الجزائري
	بنك التنمية المحلية
	بنك المؤسسة العربية المصرفية (الجزائر)
المملكة العربية السعودية	البنك السعودي للاستثمار
	بنك الرياض
	البنك الأهلي التجاري
	الشركة العربية للاستثمارات البترولية (APICORP)
	بنك الجزيرة
	المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة
جمهورية السودان	بنك النيلين
	بنك أم درمان
	بنك الثروة الحيوانية
	البنك السوداني الفرنسي
	مصرف الادخار والتنمية الاجتماعية
	بنك الاستثمار المالي
	بنك العمال الوطني
	بنك التنمية التعاوني الإسلامي
	بنك البركة السوداني

الوكالات الوطنية

	بنك بيبلوس إفريقيا
	الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي
	بنك المال المتحد
	الوكالة الوطنية لتأمين وتمويل الصادرات
	مصرف السلام – السودان
	بنك الجزيرة السوداني الأردني
	بنك الخرطوم
	بنك السودان المركزي
	بنك الشمال الإسلامي
	البنك السعودي السوداني
	البنك العربي السوداني
	بنك تنمية الصادرات (السودان)
	مصرف قطر الإسلامي - الخرطوم
	وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي
	المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا
الجمهورية العربية السورية	المصرف التجاري السوري
	المصرف الدولي للتجارة والتمويل
	بنك بيبلوس سورية ش.م.م.
	البنك العربي – سورية ش.م.
	بنك عودة – سورية
جمهورية العراق	مصرف الرافدين
	مصرف الرشيد
	المصرف العراقي للتجارة
	المصرف التجاري العراقي (ش.م)
	مصرف كوردستان الدولي للاستثمار والتنمية
	المصرف الأهلي العراقي
سلطنة عُمـــان	البنك الوطني العماني (ش.م.ع.ع)
	بنك التنمية العماني (ش.م.ع.ع)
	بنك مسقط (ش.م.ع.ع)
	بنك ظفار (ش.م.ع.ع.)
	بنك عمان الدولي (ش.م.ع.ع.)
	بنك عمان العربي (ش.م.ع.ع)
	بنك صحار (ش.م.ع.ع.)
	البنك الأهلي (ش.م.ع.ع.)

الوكالات الوطنية

دولة قطر	البنك الأهلي .ش.م.ق. البنك التجاري القطري ش.م.ق. بنك الدوحة بنك قطر للتنمية الصناعية ش.م.ق.م. بنك قطر الوطني ش.م.ق. مصرف قطر الإسلامي بنك قطر الدولي الإسلامي مصرف الريان بنك بروة
دولة الكويت	بنك الخليج بنك الكويت الوطني البنك التجاري الكويتي البنك الأهلي المتحد – الكويت بنك برقان البنك الأهلي الكويتي بنك بوبيان بنك الكويت الدولي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
الجمهورية اللبنانية	الاعتماد اللبناني ش.م.ل. بنك لبنان والمهجر ش.م.ل. بنك بيبلوس ش.م.ل. فرنسبنك ش.م.ل. بنك بيروت ش.م.ل. البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل. بنك عوده ش.م.ل. بنك لبنان والخليج ش.م.ل. فرست ناشونال بنك ش.م.ل. جمال ترست بنك ش.م.ل. المصرف التجاري السوري اللبناني ش.م.ل. مصرف لبنان وزارة المالية بنك انتركونتنتال لبنان ش.م.ل. بنك بيمو ش.م.ل. بنك سوسيته جنرال في لبنان بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل. البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل. الاعتماد المصرفي ش.م.ل. بنك البحر المتوسط ش.م.ل.

الوكالات الوطنية

	بيت التمويل العربي ش.م.ل.
	البنك الإسلامي اللبناني ش.م.ل.
	بنك الشرق الأوسط وأفريقيا ش.م.ل.
	سيتي بنك لبنان
	بنك البركة ش.م.ل.
	بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل.
	بنك الاعتماد الوطني ش.م.ل.
	مصرف بغداد – فرع بيروت
دولة ليبيا	المصرف الليبي الخارجي
	مصرف التجارة والتنمية
	المصرف الزراعي
	مصرف الجمهورية
جمهورية مصـر العربية	البنك المصري لتنمية الصادرات
	بنك مصر
	البنـك الأهلي المصـري
	بنك الإسكندرية
	بنك مصر إيران للتنمية
	البنك التجاري الدولي (مصر)
	بنك المؤسسة العربية المصرفية (مصر)
	بنك قطر الوطني الأهلي ش.م.م. (البنك الأهلي سوسيته جنرال – سابقاً)
	بنك الاستثمار العربي
	البنك الأهلي المتحد - مصر
	بنك قناة السويس
	بنك القاهرة
	بنك الشركة المصرفية العربية الدولية
	البنك العربي الإفريقي الدولي
	بنك الكويت الوطني – مصر (البنك الوطني المصري – سابقاً)
	البنك المركزي المصري
	بنك البركة مصر ش.م.م.
	بنك عودة ش.م.م.
	بنك الاتحاد الوطني – مصر
	المصرف العربي الدولي
	بنك بلوم مصر
	مصرف أبو ظبي الإسلامي - مصر

الوكالات الوطنية

المملكة المغربية	البنك المغربي للتجارة الخارجية البنك الشعبي المركزي التجاري وفا بنك وزارة الاقتصاد والمالية الشركة المغربية للأبناك
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	البنك الموريتاني للتجارة الدولية البنك الوطني لموريتانيا بنك موريتانيا العام للاستثمار والتجارة بنك التجارة والصناعة بنك الوفاء الموريتاني الإسلامي بنك الأمانة للتنمية والإسكان البنك المركزي الموريتاني وزارة الاقتصاد والمالية
الجمهورية اليمنية	البنك اليمني للإنشاء والتعمير البنك التجاري اليمني بنك اليمن الدولي البنك العربي ش.م.ع بنك اليمن والكويت للتجارة والاستثمار بنك التضامن الإسلامي الدولي البنك الأهلي اليمني بنك التسليف التعاوني والزراعي
دولة فلسطين	بنك الاستثمار العربي بنك القدس للاستثمار والتنمية البنك العربي المحدود المؤسسة المصرفية الفلسطينية

البنوك العربية الأجنبية المشتركة

الجمهورية الفرنسية	يوباف – اتحاد المصارف العربية الفرنسية
مالطا	First International Merchant Bank p.l.c
المملكة المتحدة	البنك التجاري العربي البريطاني البنك الأردني الدولي – المحدود البنك الأهلي المصري (المملكة المتحدة)
البرازيل	Banco ABC Brazil S.A
بلجيكا	بنك بيبلوس أوروبا

التقرير السنوي 2016

www.atfp.org.ae